ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار الثامن – العدد الثاني والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2025م
www.ajsp.net

"إستراتيجية القدرة على الإرغام في السياسة الخارجية الأميركية: الأدوات والفعالية في بيئة دولية متغيرة"

إعداد الباحث:

طارق علي فخري

https://doi.org/10.36571/ajsp8228

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing
الإصدار الثامن – العدد الثاني والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2025م
www.ajsp.net

الملخص:

يتناول هذا البحث دراسة مصغرة لاستراتيجية "القدرة على الإرغام" التي تنتهجها الولايات المتحدة في سياستها الخارجية، من خلال تحليل أدواتها وآلياتها وفاعليتها في تحقيق الأهداف الأميركية في بيئة دولية متغيرة، يستعرض البحث الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها واشنطن في إطار هذه الاستراتيجية، مثل العقوبات الاقتصادية، الحصار التكنولوجي، الهجمات السيبرانية، دعم خصوم الأنظمة المستهدفة، واستغلال موارد الطاقة.

الكلمات المفتاحية: الارغام، القوة الذكية، العقوبات الاقتصادية، العمليات السيبرانية، الاعتراض البحري.

المقدمة:

شهد النظام الدولي تحولات جوهرية عقب انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة مطلع التسعينيات، ما أدى إلى تكريس هيمنة الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة تتولى صياغة النظام العالمي وفق مصالحها واستراتيجياتها. ومنذ ذلك الحين، سعت واشنطن إلى إطالة أمد زعامتها الدولية عبر التفوق في الميادين التكنولوجية والعسكرية والاقتصادية والثقافية، بالإضافة إلى بسط نفوذها على المؤسسات الدولية وأدوات الحوكمة العالمية، مع إعاقة صعود منافسين محتملين مثل الصين وروسيا.

تتبنى الولايات المتحدة مقاربة مختلفة عن الأنماط الاستعمارية التقليدية، إذ تمارس سيطرة جيوبوليتيكية غير مباشرة مستندة إلى مفهوم "الحدود الشفافة"، حيث تتلاشى الحدود الجغرافية أمام النفوذ الأميركي المنتشر عالميًا. ويُعد مفهوم "القوة" محورًا رئيسيًا لفهم هذه الديناميات، حيث مزجت واشنطن منذ الحرب العالمية الثانية بين التدخل المباشر، واستخدام أدوات غير عسكرية تتطور مع تغير البيئة الدولية.

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، اعتمدت الولايات المتحدة القوة العسكرية الصلبة كأداة مركزية، من خلال شن حروب مباشرة على أفغانستان والعراق، ما أدى إلى خسائر فادحة ودفعها لاحقًا إلى إعادة تقييم استراتيجياتها. فبرزت "القوة الناعمة" كخيار بديل لتعزيز شرعية الهيمنة بأقل تكلفة بشرية واقتصادية، إلا أن هذه المقاربة لم تكن كافية لتعويض تآكل التفوق الأميركي في بعض الساحات.

بناءً على التجارب الميدانية ورؤى مراكز الفكر الأميركية، ظهرت منذ عام 2016 استراتيجية جديدة سُميت بـ"القدرة على الإرغام " (Coercive Power)، وتستهدف بدرجة أساسية الصين وروسيا وإيران. تموضع هذه الاستراتيجية في منتصف سلّم القوة، بين أدوات ناعمة وعسكرية، وتوظف عدة وسائل غير مباشرة كالعقوبات الاقتصادية، الحظر التكنولوجي، الهجمات السيبرانية، دعم خصوم الأنظمة المستهدفة، واستغلال الطاقة، بهدف إخضاع الخصوم واحتوائهم دون اللجوء للحرب الشاملة.

وتعتبر روسيا إحدى الدول التي تواجه استراتيجيات الإرغام الأميركية بشكل مكثف، خاصة بعد صعود فلاديمير بوتين ومساعيه لإعادة بناء مكانة روسيا كقوة عالمية. فقد استخدمت موسكو أدوات متعددة، من القوة العسكرية إلى الطاقة والدبلوماسية، كما ظهر في ضم شبه جزيرة القرم، والتدخل في سوريا، والتوسع في النفوذ داخل أوروبا عبر مشاريع الطاقة، أبرزها "السيل الشمالي 2."

ردًا على ذلك، استخدمت واشنطن أدوات الإرغام لاحتواء روسيا، ومنها دعم خصومها السياسيين والعسكريين في شرق أوروبا وآسيا الوسطى، وفرض عقوبات اقتصادية متصاعدة، وحظر التكنولوجيا، والتلويح بالقوة العسكرية من خلال الناتو، فضلًا عن محاولات إضعاف العلاقات الروسية–الأوروبية ومنع اعتماد أوروبا على الغاز الروسي، عبر تنويع مصادر الطاقة وتحفيز دول مثل قطر والنرويج على تعويض الإمدادات.

أما الصين، فتمثل التحدي الجيوسياسي الأكبر للولايات المتحدة، وفق ما عبّرت عنه الأجهزة الاستخباراتية الأميركية، لا سيما أنها تسعى، بالتنسيق مع روسيا، إلى تقويض النظام أحادي القطبية، والدفع نحو نظام دولي متعدد الأقطاب. لذلك، ترى واشنطن أن احتواء روسيا يمثل خطوة ضرورية لتفكيك التحالفات المناهضة للهيمنة، تمهيدًا لمواجهة الصين في المدى البعيد.

في المحصلة، تُظهر استراتيجية "القدرة على الإرغام" تحولًا في أساليب الهيمنة الأميركية من المواجهة المباشرة إلى أدوات غير قتالية أكثر فاعلية ومرونة، ضمن سياق عالمي يتسم بتعقيد توازنات القوى وسعي دول كبرى لإعادة تشكيل النظام الدولي خارج هيمنة القطب الأوحد.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة بالسؤال المحوري التالي:

كيف توظف الولايات المتحدة أدوات القدرة على الإرغام في سياستها الخارجية، وما مدى فاعلية هذه الأدوات في تحقيق أهدافها الاستراتيجية؟

وينبثق من هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية:

1. ما هي الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الولايات المتحدة في تنفيذ استراتيجية الارغام؟
2. كيف يتم تصنيف القوة في سياق هذه الاستراتيجيات؟
3. إلى أي مدى تتفاوت فعالية هذه الأدوات باختلاف الخصم أو السياق الدولي؟

فرضيات الدراسة

1. تعتمد الولايات المتحدة بشكل متزايد على أدوات الإرغام كبديل عن التدخل العسكري المباشر.
2. تختلف فعالية أدوات الإرغام تبعاً لنوعية النظام السياسي للدولة المستهدفة ومدى اندماجها في النظام الاقتصادي العالمي.
3. تلجأ الولايات المتحدة إلى الدمج بين عدة أدوات إرغامية (اقتصادية، سيبرانية، دعم خصوم) لتحقيق أكبر قدر من التأثير دون تحمل كلفة عسكرية مباشرة.

أهداف الدراسة

1. تحليل الأدوات الاستراتيجية التي تعتمد عليها الولايات المتحدة في ممارسة استراتيجية الارغام.
2. دراسة تصنيفات القوة وانعكاساتها على استراتيجية الارغام.
3. تقديم تصور متكامل للبدائل الإرغامية التي تعتمد عليها واشنطن في حال تعثر أدواتها التقليدية.

حدود الدراسة

- **الحد الزمني** :تنطلق الدراسة زمنيًا من عام 2016، وهو العام الذي بدأت فيه ملامح استراتيجية "القدرة على الإرغام" بالتبلور في الفكر الاستراتيجي الأميركي.
- **الحد الجغرافي** :تركز الدراسة على مناطق الأزمات التي استخدمت فيها الولايات المتحدة أدوات الإرغام (إيران، روسيا).

مصطلحات الدراسة وتعريفاتها

1. **الإرغام :(Coercion)** استخدام وسائل ضغط (اقتصادية، سياسية، سيبرانية،...) لإجبار طرف ما على تغيير سلوكه أو قراراته.
2. **القوة الذكية :(Smart Power)** المزج بين أدوات القوة الصلبة (العسكرية) والناعمة (الدبلوماسية والثقافية) لتحقيق الأهداف الخارجية.
3. **العقوبات الاقتصادية** :إجراءات تقييدية تفرضها دولة أو مجموعة دول لحرمان دولة أخرى من موارد معينة بغرض التأثير في سياساتها.
4. **الاعتراض البحري** :ممارسة عسكرية تهدف إلى منع دخول أو خروج شحنات استراتيجية إلى دول معينة.
5. **العمليات السيبرانية الهجومية** :استخدام الفضاء الإلكتروني لإلحاق الضرر بالبنية التحتية للدولة المستهدفة أو تسريب معلومات حساسة.

الإطار النظري

1- مفهوم القوة

شكلت القوة محوراً أساسياً في التفكير الإنساني منذ العصور الأولى، وظهرت بوضوح في كتابات الفلاسفة والمفكرين بدءاً من ثيوسيديدس مروراً بأفلاطون، ميكيافيلي، ونيتشه، واعتُبرت القوة من أسس الأخلاق لدى السفسطائيين، وأحد أعمدة الدولة والأخلاق عند أفلاطون، اما في السياسة والعلاقات الدولية، عُرّفت بأنها جوهر التفاعل والصراع، كما أشار ميكيافيلي إلى أن السياسة هي معركة مستمرة على القوة.

1.1 التعريف اللغوي للقوة

في اللغة العربية، تدل القوة على القدرة، الطاقة، الشدة، والنقيض للضعف، كما ورد في "المصباح المنير" و"المعجم الوسيط، اما في القرآن الكريم، وردت بمعانٍ متعددة: الطاقة، القدرة، التحمل، والإعداد المادي والمعنوي.

في اللغة الإنجليزية: كلمة (Force) تميل إلى الإكراه والعنف، واما كلمة (Power) فتشير إلى السلطة، النفوذ، القدرة، والطاقة، بيمنا تعني كلمة(Strength) القوة بمعنى القدرة الفيزيائية أو الكفاءة.

1.2التعريف الاصطلاحي للقوة

يختلف تعريف القوة بحسب المجال الذي يتم تناولها فيه، ففي علم الاجتماع تعرف القوة بأنها لتأثير في سلوك الآخرين، أما في العلاقات الدولية فتعرف بأنها القدرة على التأثير أو فرض السلوك عبر وسائل مختلفة، وفي هذا الاطار يعرف هانس مورغانتو من خلال القول بأن: السياسة هي صراع على القوة، وهي وسيلة وغاية معاً، أما أرنولد وولفرز فيرى القوة كوسيلة لتحقيق أهداف وليست غاية بذاتها، ويعرف نيكولا سبيكمان القوة بأنها القدرة على خوض الحرب، بينما يذهب صموئيل هانتغتون الى ان القوة هي تغيير سلوك الآخرين عبر الإقناع أو القسر مستندة إلى مصادر الدولة، ويرى جوزيف ناي القوة بأنها تشمل التأثير الناعم عبر الإقناع، وليس فقط الإرغام أو التهديد.

ثمة فرق بين مفهومي "القوة" و"القدرة"، فالقوة :تشمل الوسائل والموارد (مادية أو معنوية) المتوفرة، أما القدرة فتعني تفعيل هذه الوسائل لتحقيق التأثير المطلوب، ومن ثم فإن القوة بدون قدرة على التفعيل تبقى غير فاعلة في العلاقات الدولية.

بالمحصلة يمكن القول بأن القوة هي :القدرة الكامنة أو الفعلية التي يمتلكها شخص أو جماعة أو دولة، تمكنه من التأثير في سلوك الآخرين، لدفعهم إلى اتخاذ سلوك معين أو الامتناع عنه، من خلال الإكراه، المساومة، أو الإقناع، بهدف تحقيق أهداف استراتيجية أو مصالح محددة.

2- انبثق مفهوم القدرة على الإرغام من الجهود البحثية التي أجرتها مؤسسة راند،[1] والتي تمخض عنها تقرير نشر في العام 2016 بعنوان؛ (القدرة على الإرغام: مواجهة الأعداء بدون حرب) ، وقد تم إنجاز هذا التقرير تحت رعاية مكتب المراجعة الدفاعية الربعي التابع للجيش الأمريكيّ (Army Quadrennial Defense Review Office)، وتمّ تنفيذه ضمن برنامج الاستراتيجية والعقيدة والموارد التابع لمركز (Arroyo)[2] في مؤسسة راند، وذلك في إطار مشروع يحمل عنوان "الأمن الصلب"، والذي يهدف إلى تقديم مقاربات بديلة استكمالا للأمن الصلب ولجعله أكثر فعالية بغية تأمين المصالح الأمريكية.

يتضمن التقرير تعريفا محددا للقدرة على الإرغام، وهو؛ "استخدام الوسائل غير العسكرية للضغط على الدول العدوانية لحملها على فعل الأمور التي ما كانت لترضى بها في ظروفٍ أخرى". وبالرغم من أن القوة العسكرية تحمل في جوهرها هدف إرغام الأعداء والخصوم لحملهم على اتباع سلوك معين، إلا إن مفهوم القدرة على الإرغام الذي يشير إليه التقرير يركز بشكل أساسي على الإرغام غير العسكري. (غومبرت، وبينديك، 2016).

الدراسات السابقة

- **كتاب بعنوان:**

The Art of Sanctions (Richard Nephew, 2017).

يقدم ريتشارد نيباو في كتابه The Art of Sanctions تحليلًا معمقًا لاستراتيجية العقوبات الاقتصادية كأداة للسياسة الخارجية والدبلوماسية القسرية. يعتمد الكتاب على خبرة المؤلف كأحد صانعي السياسات في وزارة الخارجية الأمريكية، ويستعرض فيه العوامل الحاسمة التي تحدد نجاح أو فشل العقوبات في تحقيق الأهداف السياسية المرجوة.

يركز الكتاب على ضرورة تصميم العقوبات بشكل دقيق ومتسق، مع مراعاة طبيعة الخصم، والأهداف السياسية، والظروف الدولية المحيطة. ويؤكد نيباو أن العقوبات ليست مجرد أدوات ضغط اقتصادية، بل هي فن قائم على فهم متعمق لسلوك الأطراف المستهدفة وطرق تأثيرها دون الوصول إلى تصعيد عسكري مباشر. كما يستعرض الكتاب أنواع العقوبات المختلفة، ويتناول القضايا المتعلقة بفعالية العقوبات، وإدارة المخاطر المحتملة، والتكلفة السياسية والاقتصادية للعقوبات على الدول المعلِنة.

[1] مؤسسة راند (RAND) هي مؤسسة أميركية، تأسست سنة 1948، ومقرها الرئيسي في كاليفورنيا في الولايات المتحدة، وتعد راند واحدة من أبرز غرف الفكر الأميركية (think tank). وتعرف راند نفسها بأنها منظمة غير ربحية، وحيادية، وأنها تساعد على تحسين السياسات وعملية اتخاذ القرار من خلال البحث والتحليل، حيث تشمل أبحاثها قضايا متنوعة مثل الطاقة والتعليم والصحة والعدالة والبيئة والشؤون العالمية والعسكرية. وتتم بتكليف من عملاء عالميين بما يشمل الجهات الحكومية والمنظمات والمؤسسات الدولية.

[2] هو جزءٌ من مؤسسة راند، وهو مركز بحوث وتطوير يعمل بتمويل فدراليّ، وبرعاية الجيش الأمريكيّ.

- **كتاب بعنوان:**

Kelly M Greenhill, 2018).(Coercion: The Power to Hurt in International

يتناول هذا الكتاب موضوع "الإرغام (coercion) "بوصفه أحد الأدوات المركزية في العلاقات الدولية، حيث يركز على القوة التي لا تُمارس من خلال الإكراه العسكري التقليدي، وإنما من خلال "القدرة على الإيلام(the power to hurt) "، والتي تمثل جوهر الاستراتيجيات الإرغامية في السياسات العالمية.

يوسّع الكتاب نطاق التحليل ليشمل الوسائل غير العسكرية، مثل :العقوبات الاقتصادية، التهديدات السيبرانية، الحصار، دعم المعارضة، والضغوط السياسية والنفسية .كما يسلّط الكتاب الضوء على أن الإرغام لا يتطلب دوماً تفوقًا مادياً، بل قد يكون سلاحاً في يد الفاعلين الضعفاء نسبياً، ممن يوظفون استراتيجيات غير تقليدية لتحقيق تأثير غير متكافئ.

يركّز الكتاب أيضاً على أهمية **السياق السياسي والنفسي والثقافي** لفهم نجاح أو فشل أدوات الإرغام، ويقدّم أمثلة مقارنة لدراسات حالة تشمل استخدام الإرغام في أزمات متفرقة، من الولايات المتحدة إلى روسيا وكوريا الشمالية. ويستعرض كيف يمكن توظيف التهديد أو الأذى المحتمل – لا الأذى الفعلي – لإحداث تغيير في سلوك الخصوم، دون تصعيد فوري إلى استخدام القوة الصلبة.

منهجية الدراسة

- **المنهج الوصفي التحليلي** :لتحليل أدوات الإرغام من خلال الوقائع والأمثلة الميدانية.
- **المنهج المقارن** :للمقارنة بين فعالية أدوات الإرغام في حالات مختلفة.

الفرع الأول: أدوات استراتيجية القدرة على الإرغام

تشمل استراتيجية الإرغام مجموعة من الأدوات التي تتيح للولايات المتحدة ممارسة الضغط على الخصوم بدون الدخول في نزاعات عسكرية أو استخدام القوة بشكل مباشر. وتختلف هذه الأدوات من حيث التأثير والفعالية باختلاف السياق الدولي والوضع السياسي وطبيعة الطرف المستهدف. وتُعد العقوبات الاقتصادية أبرز هذه الأدوات، حيث تُستخدم لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأميركية عبر وسائل غير عنيفة.

أولا: العقوبات الإقتصادية

يشير المفكر الاستراتيجي زبيغنيو بريجينسكي إلى أن "القوة الأميركية تُعد الضمانة الأساسية للاستقرار العالمي (Brzezinski, 2005)، وهو ما يعكس تصوره بأن النفوذ الأميركي لا يُمارَس فقط من خلال الوسائل العسكرية التقليدية، بل أيضًا عبر أدوات غير مباشرة مثل العقوبات الاقتصادية، التي تُعتبر من أبرز وسائل التأثير في السياسة الدولية. ويرى بريجينسكي أن هذه الأداة، إذا ما تم استخدامها بدقة وحذر، يمكن أن تُحدث تغييرًا في سلوك الدول المستهدفة دون الدخول في صراعات مفتوحة، وتُحقق أهداف السياسة الخارجية الأميركية من خلال الضغط المنهجي والمركّز.

من جانبه، يؤكد فرانسيس فوكوياما أن التحولات الاقتصادية أصبحت أكثر أهمية في تحديد ملامح النظام العالمي، معتبراً أن "مستقبل العالم ستحدده القضايا الاقتصادية (Fukuyama, 1992). "وهذا الطرح يتناغم مع التوجّه الأميركي المتزايد نحو استخدام الأدوات الاقتصادية كوسيلة لتحقيق النفوذ الجيوسياسي. ويرى فوكوياما أن الدول التي تتحكم بالموارد المالية والتجارية، وتمتلك القدرة على التأثير في الأسواق العالمية، ستكون هي الأطراف التي تحدد مسار النظام الدولي في العقود القادمة، لا سيما في ظل تراجع جدوى المواجهات العسكرية التقليدية وتزايد الاعتماد على أدوات الضغط الاقتصادي والدبلوماسي.

يظهر هذا التلاقي في الرؤية بين بريجينسكي وفوكوياما أن العقوبات الاقتصادية لم تعد مجرد إجراء ردعي، بل أصبحت جزءًا أساسيًا من بنية العلاقات الدولية وأداة استراتيجية لفرض التغيير، وفقًا للمصالح الأميركية.

برزت العقوبات كأداة محورية في السياسة الخارجية خلال العقود التي تلت الحرب الباردة، نتيجة لجملة من العوامل، من أبرزها تراجع اللجوء إلى القوة العسكرية، وتزايد الدور المحوري للعوامل الاقتصادية في استقرار الأنظمة السياسية، إلى جانب تنامي الترابط الاقتصادي بين الدول. ومنذ تسعينيات القرن الماضي، فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على أكثر من 35 دولة لأسباب متعددة، شملت إدارة الصراعات، ودعم التحول الديمقراطي، والتصدي لانتشار أسلحة الدمار الشامل، والمساهمة في عمليات إعادة البناء بعد النزاعات، إلى جانب مكافحة الإرهاب. (Francesco Giumelli، 2013).

تعد العقوبات الاقتصادية،[3]من أبرز الأدوات "العقابية" التي تلجأ إليها بعض الدول لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، وإخضاع الخصوم، ودفعهم لإنتهاج سياسات منسجمة مع توجهاتها؛ وتستهدف سياسة العقوبات الاقتصادية. تقليص قدرة تحكم النظم المستهدفة على إدارة مواردها وقدراتها، وتكبيل العناصر الاقتصادية الداعمة لخططها التنموية، كما تتوخى العقوبات أيضا خلق الاختلالات والاهتزازت في البنى الاقتصادية للدولة، وترسيخ حالة انعدام التوازن الاقتصادي، بغية دفع الدول المستهدفة الى تعديل سلوكها، أو إحداث تغيير جذري في هياكلها السياسية، ولذا يعرفها بعض الخبراء بأنها: "من أدوات القسر أو الإكراه في السياسة الخارجية للدولة، والتي ترمي إلى دفع الدولة المستهدفة إلى تغيير سلوكها" (Micah Kaplan، 2007).

وظفت العقوبات الاقتصادية بشكل كبير كأداة رئيسية من أدوات السياسة الخارجية لواشنطن، التي تتكئ في تطبيقاتها المختلفة للعقوبات على عناصر قوتها الاقتصادية والمالية والعسكرية والدعائية، وتأثيرها الدولي. ففي غضون أسبوعين من هجمات 11 سبتمبر 2001، بدأت وزارة الخزانة الأميركية في تطوير نوع جديد من العقوبات كأداة لإرغام الخصوم.[4] (Henry Farrell، 2023).

على مدار العقدين الماضيين، اعتمدت الولايات المتحدة بشكل متزايد على العقوبات الاقتصادية كأداة محورية في سياستها الخارجية (Sabatini, 2023)، حيث استخدمتها لتحقيق أهداف تتعلق بتعزيز دورها القيادي على الساحة الدولية. وتُعد واشنطن من أكثر الدول لجوءاً إلى هذا النوع من الأدوات، إذ فرضت عقوبات على عدد كبير من الدول التي تتعارض سياساتها مع التوجهات الأمريكية، من بينها روسيا، وإيران، وكوريا الشمالية، وسوريا، والسودان، وكوبا، وليبيا، وغيرها.[5] (زياد عيد، 2021).

أتاحت الهيمنة الاقتصادية للولايات المتحدة فرصًا واسعة لاستبدال استخدام القوة العسكرية جزئيًا، من خلال اللجوء إلى العقوبات الاقتصادية ضد الدول التي تعارض توجهاتها أو تمثل تهديدًا محتملاً لمصالحها الإقليمية أو الدولية، إضافة إلى استهداف الدول الرافضة للسياسات النيوليبرالية الأمريكية .(Davis, 2022) ووفقًا لتقرير صادر عن وزارة الخزانة الأمريكية، فقد فرضت الولايات المتحدة، بحلول عام 2021، عقوبات على أكثر من 9,000 فرد وشركة وقطاع مرتبطين باقتصادات الدول المستهدفة، في حين تمثل اقتصادات هذه الدول الخاضعة للعقوبات الأمريكية ما يزيد قليلاً عن خمس الناتج المحلي الإجمالي العالمي. (Sabatini Christopher، 2023).

[3] لم تشر أي من المواثيق الدولية إلى تعريف محدد وواضح للعقوبات الاقتصادية، وانما اقتصرت على تحديد بعض الوسائل والأدوات التي توظفها الدول لفرض العقوبات على دول أخرى. أنظر: خلف بوبكر، العقوبات الاقتصادية في القانون الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص31.

تتمظهر العقوبات الاقتصادية من خلال أشكال متنوعة ومتمايزة، كما تتعدد تقسيماتها تبعا لآليات عملها والأهداف المتوخاة منها، بيد إن واحدة من أبرز التقسيمات البارزة تصنف العقوبات الى نوعين رئيسيين، وهما:

1- العقوبات التجارية، وتتضمن:

- التعريفات الجمركية: أي فرض الضرائب الجمركية على واردات الدولة.
- الحظر: أي منع وصول الصادرات التجارية الى الدولة المستهدفة.
- المقاطعة: وتعني تعليق التعاملات التجارية والاقتصادية مع الدولة المستهدفة.
- عقوبة عدم المساهمة: هي قيام منظمة دولية أو إقليمية بإصدار قرارات إدارية تمنع الدولة المستهدفة من كافة امتيازاتها، وتجردها من حقوقها داخل المنظمة.

2- العقوبات المالية، وتتضمن:

- تجميد الممتلكات: يعني تجميد الأرصدة والموجودات لدولة أجنبية أو تأميمها في الدولة التي تلجأ لفرض هذا النوع من العقوبات الاقتصادية، وقد تكون الأرصدة التي تم تجميدها أو تأميمها مملوكة لحكومة دولة ما أو لأحد رعايا هذه الدولة.
- توقيف المساعدات المالية .يتم ذلك من خلال تخفيف المساعدات المالية المقدمة من دولة أو تعليقها أو وقفها على الدولة المفروض عليها العقوبة.
- القيود النقدية: وضع رقابة صارمة على النقد الذي ينفق في الخارج سواء ما تعلق بتمويل الواردات أو ما ينفق على السياحة، وتسمح هذه الرقابة للدول بمنح تراخيص محدودة ولأغراض معينة.

تتبنى السياسة الخارجية الاميركية العقوبات الاقتصادية كأداة شائعة، لكونها مرنة، ويمكن التحكم بها، بالاضافة الى سرعة تنفيذها، ووضوح عواقبها الأولية بشكل فوري وملموس. بالإضافة إلى ذلك، ترمي العقوبات الإقتصادية إلى تحقيق العديد من أهداف السياسة الخارجية التالية: (John Forrer، 2017).

- إرغام دولة أخرى على تغيير سياساتها غير المرغوب بها؛ عبر ما يمكن أن تحدثه العقوبات من أزمات ومعاناة اقتصادية لمدة زمنية كافية لتثوير أو احتجاج المجتمعات على النظم السياسية الحاكمة.
- ردع دولة أخرى عن انتهاج خيارات مستقلبية تتعارض مع مصالح واشنطن.
- منع الدولة المستهدفة بالعقوبات من الوصول إلى الموارد والمصادر التمويلية والأسواق التي يمكن استخدامها لتعزيز سياسة أو ممارسة غير مرغوب فيها.
- حرمان دولة ما من الحصول على الأصول المالية الموجودة في الولايات المتحدة.
- عزل الدولة الخاضعة للعقوبات اقتصاديا ودبلوماسيا .

تتزايد فرص نجاح العقوبات، إذا ما كانت ملتزمة بجملة من المحددات والشروط، وأهمها؛ ما يلي:

1- **تحديد الأهداف:** تزداد فرص نجاح العقوبات عند ربطها بأهداف محددة وقابلة للتحقق، فكلما كانت أهداف العقوبات محددة بوضوح، فعادةً لا يرجح نجاح العقوبات التي تحمل أهدافا واسعة للغاية أو لا ترتبط بمعايير تفصيلية قابلة للقياس، كتغيير النظام السياسي في الدولة المستهدفة. (Christopher Sabatini، 2020)، لأنها لا تترك حلولً وسطية للحكومات التي لن تقبل الاستسلام والتخلي عن الحكم رضوخا للعقوبات؛ كما هو الحال في العقوبات الأمريكية التي فرضت على نظام كاسترو، وتُعد العقوبات الهادفة إلى تغيير حكومة بلد مُستهدَف أكثر صعوبة في تحقيق أغراضها، وتستلزم أن تُفرَض بطريقة شاملة وسريعة للغاية، دون منح القادة المستهدَفين وقتًا للتكيف مع العقوبات عبر إيجاد موردين أو أسواق بديلة، أو بناء تحالفات جديدة، أو تعبئة الرأي العام. (عبد المجيد أبو العلا، 2021).

2- **استراتيجية شاملة:** يرتبط هذا المحدد بشمولية الإجراءات العقابية، وادراجها ضمن استراتيجية دبلوماسية وسياسية شاملة، كما لابد للعقوبات أن تراعي مبدأ شمولية الضرر، بحيث تسعى إلى إلحاق الضرر الشديد الذي لا يقتصر على قطاع واحد من قطاعات الاقتصاد المستهدف، فضلا عن استهداف المسئولين أو الوكالات الحكومية الفردية. (Edward Fishman، 2020) بالاضافة الى ضرورة ربط العقوبات بالإغراءات الإيجابية والمحفزات الداعمة مثل المساعدات المالية، والسماح للدولة بالاندماج في المجتمع الدولي والاقتصاد الدولي. (Jonathan Masters ، 2019).

3- **مقومات الدولة:** تؤثر مقومات وسمات الدول– طرفي العقوبات– بشكل رئيسي في نجاح أو فشل العقوبات، إذ تلعب مقومات الدولة التي تفرض العقوبات دورا محوريا في نجاحها، فالعقوبات الأمريكية مثلا تحظى بصلاحية وشرعية شبه عالمية خارج حدودها الإقليمية، (Maximilian Hess، 2023)، حيث تلتزم معظم الدول والمؤسسات المالية بالعقوبات المالية الأمريكية من أجل عدم استبعادها من النظام المالي العالمي الذي تهيمن عليه واشنطن، وتجنب الإضرار بسمعتها من جراء إقامة علاقات تجارية مع دولة خاضعة للعقوبات. كما يمكن للولايات المتحدة أن تقوم بفرض العقوبات من جانب واحد، أو بالتنسيق مع حلفاء أو منظمات مثل الاتحاد الاوروبي أو الأمم المتحدة. (Berger Miriam، 2022).

على غرار العقوبات التجارية، قد تترتب على العقوبات المالية تكاليف تتحملها الجهة التي قامت بفرضها، غير إن ذلك يعتمد بشكل رئيسي على الأهمية الاقتصادية للدولة المستهدفة، فعلى الرغم من تدني فرص التأثيرات السلبية المالية والإقتصادية في حال فرضت الولايات المتحدة العقوبات على كل من إيران وروسيا، إلا إن الحال مختلف في حالة الصين، لما لها من أهمية إقتصادية كبرى في الساحة الدولية، فهي أحد أهم مصادر الإعتمادات العالمية، وبالتالي فإن فرض العقوبات على الصين قد ينعكس سلبا على الإقتصاد الأميركي والإقتصاد العالمي.

4- **مرونة العقوبات:** يتجلى ذلك عندما تصل الدولة المستهدفة إلى قناعة مفادها أن العقوبات ستزداد أو تنقص بناءً على سلوكها، وأن هناك فرص مفتوحة دائمًا لتقليص العقوبات. (عبد المجيد أبو العلا، 2021).

5- **الاستخدام الذكي:** يجنح البعض إلى أن العقبة الكبرى التي تواجه العقوبات الدولية تتمثل في الإفراط بإستخدام العقوبات، أو إساءة استخدامها، كما يرتبط الاستخدام الذكي للعقوبات بمسألة حساب التكاليف أيضًا، فلكي تحقق العقوبات أغراضها، ينبغي أن تكون

التكاليف التي تتكبدها الدولة المستهدفة بفعل العقوبات أكبر من التكاليف السياسية والأمنية لعدم الامتثال لمطالب الدولة التي تفرض العقوبات.

يمكن أن تسفر العقوبات التجارية عن تدهور كبير في الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للدول المستهدفة، حيث تُسبب خسائر وظيفية، وارتفاعًا في معدلات البطالة، وتضخمًا متسارعًا، إلى جانب التقنين وتراجع مستويات المعيشة. ومع ذلك، فإن هذه الآثار الاقتصادية لا تترجم بالضرورة إلى ضغط سياسي فعّال على النظام المستهدف. فعلى سبيل المثال، ورغم التدهور الحاد في الاقتصاد الكوري الشمالي، الناتج عن العقوبات الدولية وطبيعة نظام بيونغ يانغ الاقتصادي إلى جانب أزمات متفاقمة، لم تُظهر القيادة هناك أي بوادر للتراجع عن برامجها النووية والصاروخية، بل على العكس، واصلت تعزيز تلك البرامج. وينطبق الأمر ذاته على حالتي كوبا وإيران، إذ إن العقوبات التجارية الأمريكية لم تُسفر عن تغيير النظام في أي من البلدين، بل ساهمت في تعميق العداء تجاه الولايات المتحدة وتعزيز خطاب المواجهة. (Gompert Binnendijk ، 2016).

بالمجمل، يستطيع النظام المستهدف التخفيف من بعض آثار العقوبات التجارية عبر تعزيز الإنتاج المحلي أو التوجه نحو الاستيراد من دول لا تشارك في فرض العقوبات. وغالبًا ما يكون من الصعب تحقيق إجماع دولي واسع بشأن فرض العقوبات على دولة معينة، إذ إن بعض الدول قد ترى في العقوبات فرصة لتعزيز صادراتها إلى البلد المستهدف أو للاستفادة من وارداته بأسعار منخفضة.

في المقابل، تُعدّ العقوبات المالية من الأدوات الأكثر فاعلية في ممارسة الضغط على الدول الخصمة، إذ تتيح إمكانية استهداف أفراد محددين، مثل النخب الاقتصادية الروسية (الأوليغارشية)، أو قادة النظام في كوريا الشمالية، أو تجار الأسلحة الإيرانيين. وقد أثبتت العقوبات المالية المفروضة على إيران درجة معينة من الفعالية، في حين أن آثارها على روسيا لا تزال أقل وضوحًا، إلا أن المؤشرات تُظهر تصاعد الأضرار. ومن المتوقع أن تُحدث العقوبات المالية تأثيرًا ملموسًا على النخب الداعمة للنظام الحاكم في كوريا الشمالية، ما يعزز قدرتها على إحداث ضغط داخلي. (Gompert Binnendijk ، 2016).

تمكنت الولايات المتحدة من فرض هذه العقوبات بفضل تطوير قدراتها، وصياغة استراتيجيات فاعلة، وحصولها على دعم دولي هام؛ فبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، عززت وزارة الخزانة الأمريكية والمجموعة الاستخباراتية قدرتهما على تتبع التدفقات المالية والعثور على الأصول المالية لتجفيفها وإغلاقها. وقد ازدادت قدرة الولايات المتحدة على فرض عقوبات مالية حازمة وشديدة بفضل تكامل الأنظمة المصرفية العالمية، فبسبب اعتماد المصارف على شبكة عالمية مترابطة لإجراء عمليات الاقتراض والتسليف والتبادل والاستثمار وتبرئة الاعتمادات المالية، أصبح صعبا للغاية إخفاء الأموال ونقلها بالنسبة للدول والمجموعات والشركات والأفراد. ممّا يُعيق قدرة هؤلاء على تجنب العقوبات المالية.

تمتلك الولايات المتحدة جملة من المزايا التي تمكّنها من فرض حظر تجاري على الدول المستهدفة، إلا أنها تميل بشكل متزايد إلى تفضيل استخدام العقوبات المالية، نظراً لسهولة فرضها واستمرارها، إضافة إلى قدرتها على تحقيق تأثيرات مشابهة لتلك الناتجة عن العقوبات التجارية. فالعقوبات المالية تُفضي إلى حرمان الدولة المستهدفة من الوصول إلى العملات الصعبة والائتمان الدولي، مما يقيّد قدرتها على تمويل أنشطتها المالية والتجارية والاستثمارية والإنتاجية، وهو ما يُفضي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، كما تجلّى بوضوح في الحالة الإيرانية.

علاوة على ذلك، تسهم العقوبات المالية في زعزعة استقرار أسواق رأس المال، كما يتضح من الحالة الروسية، حيث تراجع بشكل ملحوظ حجم التسليف المقدم من الولايات المتحدة وسويسرا ومؤسسات مالية أوروبية أخرى عقب فرض العقوبات. وأدى ذلك إلى عزل روسيا مالياً، إذ امتنعت البنوك عن منح القروض حتى للقطاعات والمشاريع غير المشمولة بالعقوبات، مما أدى إلى ارتفاع كلفة رأس المال المحلي، وأسفر عن إلغاء عدد من الصفقات الكبرى. (Gompert Binnendijk ، 2016).

في سياق سعيها المستمر لتعزيز فعالية العقوبات، لم تكتفِ الولايات المتحدة بتتبع مصادر الأموال ورصد تحركاتها، بل عملت أيضًا على تغيير الطريقة التي تُقيِّم بها المؤسسات المالية المخاطر المرتبطة بالعقوبات .(Bauer, 2016) ونتيجة لذلك، أصبحت مخاطر السمعة عاملاً أساسياً في قرارات البنوك، حيث تملك وزارة الخزانة الأميركية صلاحيات واسعة تتيح لها وسم البنوك المتورطة بتمويل الإرهاب، وتجميد أصولها، وفرض تدابير مضادة. ومن خلال هذه الصلاحيات، باتت الوزارة قادرة على التأثير المباشر في الوعي المرتبط بالسمعة داخل النظام المصرفي العالمي، مما يتيح لها استبعاد أي مصرف يُشتبه بتورطه، وكذلك تشويه سمعته بطريقة تؤثر سلبًا على أي جهة أخرى تتعامل معه. (Juan c. Zarate، 2013).

أصبحت العقوبات الاقتصادية واحدة من أبرز أدوات الأمن القومي الأمريكي، ولا سيما في الحالات التي تفشل فيها الجهود الدبلوماسية، أو عندما يكون استخدام القوة العسكرية غير ممكن أو غير مجدٍ. ففي مثل هذه السياقات، تبرز العقوبات كوسيلة استراتيجية تُستخدم لإجبار الأنظمة التي تتحدى واشنطن، أو تقييد سلوكها، وكذلك لمواجهة الشبكات غير الحكومية التي تُصنَّف ضمن قائمة الأعداء أو الخصوم.

وعلى الرغم من التراجع النسبي في الهيمنة الاقتصادية الأمريكية—حيث انخفضت حصة الولايات المتحدة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي من نحو 50% إلى أقل من 25% خلال العقود الخمسة الماضية—فإن فعالية العقوبات الاقتصادية لم تتراجع بالقدر ذاته. يعود ذلك إلى تزايد الترابط بين الاقتصادات العالمية واعتماد معظم الدول والمؤسسات المالية على النظام المالي الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة. هذا الترابط يمنح واشنطن نفوذاً كبيراً، يمكنها من استخدام العقوبات ليس فقط كأداة لمعاقبة الدول أو الجهات المخالفة، بل أيضاً كوسيلة للضغط والإخضاع دون الحاجة إلى التدخل العسكري المباشر.

إن قدرة الولايات المتحدة على التحكم في مفاصل النظام المالي العالمي، من خلال مؤسسات مثل وزارة الخزانة وشبكات التحويل المالية الدولية، يُضفي على العقوبات الاقتصادية طابعاً بنيوياً يجعلها أداة إرغام فعالة، حتى في ظل تراجع الوزن النسبي للاقتصاد الأمريكي.

ثانيا: توظيف موارد الطاقة

يُعدّ قطاع الطاقة من الركائز الأساسية في الاقتصاد العالمي ومن العوامل المحورية في تشكيل العلاقات الدولية. فإلى جانب كونه محركًا رئيسيًا للنشاط الاقتصادي، فإن الطاقة تمثل الأساس الذي تقوم عليه عمليات التنمية المستدامة، إذ تُمكّن الدول من تنفيذ استثمارات ضخمة وتطوير قطاعات صناعية جديدة، كما تُوفر بيئة مواتية للابتكار التكنولوجي وتعزيز الإنتاجية، وتكمن أهمية الطاقة في قدرتها على تحفيز النمو الاقتصادي الشامل، من خلال خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وتوفير الخدمات الأساسية، مثل الكهرباء والنقل والتصنيع، التي تُسهم في تحسين مستويات المعيشة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي. كما أن توفر الطاقة بكفاءة وأسعار معقولة يُعد شرطًا

مسبقًا لتحقيق التنمية المتوازنة في مختلف المناطق، لا سيما في الدول النامية التي تسعى لتجاوز تحديات الفقر والبطالة وضعف البنية التحتية.

علاوة على ذلك، فإن قطاع الطاقة يُمثل أداة استراتيجية في السياسة الخارجية، إذ يمكن أن يكون وسيلة للتعاون الدولي أو أداة للضغط الجيوسياسي، خاصة في ظل اعتماد العديد من الدول على واردات الطاقة لتلبية احتياجاتها الأساسية. وبناءً عليه، فإن التحكم في مصادر الطاقة، أو في سلاسل إمدادها، يُمكن أن يُترجم إلى نفوذ سياسي واقتصادي واسع النطاق على الساحة الدولية.

في عام 1973، قامت الدول العربية المنتجة للنفط بفرض حظر نفطي على عدد من الدول الغربية، وذلك ردًا على دعمها لإسرائيل خلال حرب تشرين الأول/أكتوبر، وسعيًا للضغط على الولايات المتحدة لتغيير موقفها من الصراع العربي–الإسرائيلي (Lenczowski, 1990). وقد شكّل هذا الحظر لحظة فارقة في إدراك أهمية الطاقة كأداة جيوسياسية يمكن استخدامها للتأثير في مواقف الدول وسلوكها؛ ومع نهاية الحرب الباردة، برز قطاع الطاقة بشكل متزايد كعامل حاسم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للدول، كما أصبح عنصرًا مؤثرًا في تفاعلات السياسة الدولية والتحالفات الاستراتيجية. وقد أدى الاعتماد المتنامي على مصادر الطاقة، وخاصة النفط والغاز، إلى توسيع نطاق تأثير الطاقة كوسيلة للنفوذ والضغط.

يُجسّد السلوك الروسي هذا التحول بوضوح، إذ استخدمت موسكو ورقة الطاقة، ولا سيما إمدادات الغاز الطبيعي، كورقة ضغط في أكثر من مناسبة تجاه الدول الأوروبية، ملوّحة بتقليص الإمدادات أو قطعها كوسيلة لفرض مطالبها السياسية أو لضمان عدم معارضة سياساتها. ويعكس ذلك كيف تحولت الطاقة من مجرد مورد اقتصادي إلى أداة فاعلة في المعادلات الجيوسياسية المعاصرة.

يحرك النفط الاقتصاد العالمي، (Gregory Gause، 1994)، فهو أكثر ما يتاجر به من السلع الأساسية على صعيد العالم، ويتأثر الاقتصاد في معظم البلدان بتقلبات أسعار النفط، وكذلك الحال فإن الإقتصاد العالمي يتأثر بشكل كبير بالحركة المرتبطة بالقطاع النفطي. وتظهر خريطة إنتاج النفط العالمي نقطة تحول بارزة، مع ظهور الولايات المتحدة كقوة نفطية كبرى، فإبتداء من العام 2011 أصبحت واشنطن ثالث أكبر منتج للنفط الخام في العالم بعد السعودية وروسيا، وثاني أكبر منتج للمنتجات المكررة بعد روسيا، كما أن تزايد إنتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري، أتاح لها تغطية المزيد من احتياجاتها للنفط من إنتاجها المحلي، إذ انخفضت الكمية التي تحتاج لإستيرادها من نحو 60% من استهلاكها الكلي في عام 2005، لتصل إلى أقل من 30% في عام 2015، (Lee Lane، 2015)، وفي مطلع العام 2019 أصبحت الولايات المتحدة أكبر منتج للنفط الخام في العالم، ففي تقريرها الشهري؛ أشارت الحكومة الأميركية إلى إن إنتاج الولايات المتحدة من النفط الخام قد وصل في تشرين الأول/اكتوبر 2019 إلى مستوى قياسي عند 12.66 مليون يرميل يوميا.

علاوة على ذلك، تحولت الولايات المتحدة إلى مصدِّرٍ رئيسيٍّ للغاز الطبيعيّ المسال، حتى أنها غدت أكبر مصدر له في العالم بحلول العام 2022، وبذلك فإن واشنطن انتقلت من كونها واحدة من أكبر الدول استيرادا للغاز، لتصبح أكبر مصدر له، فقد ارتفع مستوى انتاج الغاز بنحو 70% مقارنة بالمستوى الذي كان عليه في العام 2010، وقد تصدرت الولايات المتحدة قائمة أكبر دول العالم

المصدرة للغاز الطبيعي المسال، حيث تفوقت شحناتها في العام 2023 على شحنات قطر واستراليا، وهما اكبر مصدرتين للغاز المسال في العالم.[6](Ruth Liao ، 2024).

استنادًا إلى توفر احتياطيات هائلة من الغاز الصخري، وكونها أصبحت واحدة من أكبر مصدري الغاز الطبيعي المسال على مستوى العالم، يمكن القول إن الولايات المتحدة تمتلك اليوم إمكانيات قوية تسمح لها بتوظيف قطاع الطاقة كأداة للضغط والإرغام في إطار سياستها الخارجية. إن هذه القدرات الكبيرة التي تتمتع بها الولايات المتحدة في مجال الطاقة تُعزز مكانتها الاستراتيجية، وتجعل من الصعب على الدول الأخرى استخدام سلاح الطاقة ضدها بشكل فعال، حيث يقل الاعتماد الأمريكي على واردات الطاقة الخارجية، مما يمنحها درجة أكبر من الاستقلالية والأمن في هذا المجال.

يُضاف إلى ذلك أن زيادة إنتاج الطاقة داخل الولايات المتحدة يضاعف نفوذها الدولي ويفتح أمامها فرصًا موسعة لتعزيز مصالحها الاقتصادية والسياسية. ومع ذلك، فإن هذا الاستقلال المتنامي لا يعني بالضرورة أن واشنطن ستصبح أقل اهتمامًا بأمن الطاقة على المستوى العالمي، إذ لا تزال القضايا المرتبطة بتدفق الطاقة والأسواق الدولية تشكل أولوية في سياساتها (clawson،2016,) فضلا عن ذلك، فإن قدرة الولايات المتحدة على استخدام الطاقة كوسيلة للضغط ليست مطلقة، فبعض خصومها الرئيسيين، مثل روسيا وإيران، يمتلكون مخزونات ضخمة من النفط والغاز، مما يقلل من تأثير تهديدات واشنطن بقطع إمدادات الطاقة عنهم. كما أن التهديد بقطع إمدادات الطاقة عن الصين يعد محدود التأثير، نظرًا لأن الولايات المتحدة لا تعتبر مصدرًا رئيسيًا لموارد الطاقة للصين، وإن حدث ذلك، فسيكون لدى الصين بدائل متاحة، مثل روسيا وغيرها من الموردين، مما يحد من قدرة واشنطن على ممارسة ضغط فعال من خلال هذه الوسيلة، من ثم، يمكن القول إن القوة الأمريكية في مجال الطاقة تمنحها أداة إضافية في ملف السياسة الدولية، لكنها ليست أداة حصرية أو مطلقة، إذ تعتمد فعاليتها على طبيعة التوازنات الجيوسياسية ومستوى الاعتماد المتبادل بين الدول.

تستطيع الولايات المتحدة استغلال تفوقها في قطاع الطاقة كأداة إرغامية دفاعية تهدف إلى حماية مصالحها ومنع أي محاولات للضغط الإرغامي من قبل الدول الخصم المنتجة للطاقة. وبفضل قدرتها العالية على الإنتاج والتصدير، تمتلك الولايات المتحدة القدرة على زيادة صادراتها من الطاقة لتعويض أي نقص في الإمدادات الناتج عن الدول التي تعتبرها غير موثوقة. كما يمكنها استثمار نفوذها في الأسواق العالمية للطاقة للحد من قدرة هذه الدول على التلاعب بأسعار الموارد الطاقية، ومنع الاحتكار الذي يمارسه بعض الموردين الرئيسيين مثل روسيا وإيران، واللذين يعتمدان بشكل كبير على خطوط أنابيب إقليمية لتوزيع الغاز، وبالتالي، تساهم هذه القدرات الإنتاجية والتصديرية للولايات المتحدة في تقليص فرص الخصوم في استخدام الطاقة كسلاح إرغام ضدها، مما يعزز من موقعها الاستراتيجي ويحد من تأثير التهديدات المرتبطة بأمن الطاقة في سياق التنافس الدولي.

ثالثا: منع تصدير وحيازة التكنولوجيا والسلاح

يشهد العالم تزايدًا كبيرًا في الاعتماد على تقنيات المعلومات والتقنيات الرقمية ضمن القدرات العسكرية، وهو تطور يفرض تحديات معقدة وجديدة على جهود مراقبة انتشار الأسلحة ومنع تطويرها. فقد أصبحت التكنولوجيا العسكرية الحديثة تعتمد بشكل متزايد على أنظمة متقدمة من الاتصالات، المعلومات، والذكاء الاصطناعي، مما يزيد من صعوبة رصد ومنع انتقال هذه التقنيات إلى الأطراف غير المرغوب فيها. وفي هذا السياق، تعتبر استراتيجية حرمان العدو من الوصول إلى الأسلحة والتقنيات العسكرية الحساسة من

.

الاستراتيجيات التاريخية التي اتبعتها الدول على مر العصور، وما زالت تُعدّ حجر الزاوية في سياسات الأمن والدفاع الحديثة، لما لها من دور حاسم في الحد من قدرة الخصوم على تصعيد النزاعات وشن الحروب.

تواجه الولايات المتحدة بيئة استراتيجية معقدة تتسم بزيادة في التهديدات الأمنية، لا سيما تلك المرتبطة بانتشار واستخدام أسلحة الدمار الشامل. ويُعد هذا التهديد من أخطر التحديات التي تواجه الأمن الدولي، إذ تسعى العديد من الدول والجهات غير الحكومية إلى تطوير أو حيازة هذه الأسلحة لما تمثله من قوة ردع وقدرة على التأثير في موازين القوى العالمية. وفي ضوء ذلك، تتخذ واشنطن إجراءات مكثفة لمنع خصومها المحتملين من توسيع وتحديث منظومات تسليحهم، مع تركيز خاص على منع نقل أو تطوير الأسلحة ذات القدرات التدميرية الواسعة، مثل الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية.

تجدر الاشارة إلى أن منع تصدير الأسلحة لا يندرج تحت مفهوم الإرغام التقليدي الذي يسعى إلى إجبار دولة أو جهة ما على تبني سلوك محدد من خلال التهديد المباشر أو العقوبات الاقتصادية. بل يُعتبر جزءًا من أساليب الإرغام غير التقليدية التي تهدف إلى إضعاف القدرات العسكرية للدول التي تشكل تهديدًا للأمن الإقليمي أو الدولي، إلى جانب دوره في عمليات الردع والعقاب. ومن خلال هذه الأدوات، تضمن الولايات المتحدة وغيرها من الدول استخدام منع تصدير التكنولوجيا والأسلحة كوسيلة استراتيجية فعالة لتعزيز الأمن القومي، والحفاظ على التوازن العسكري والسياسي في العالم.

إن منع تصدير الأسلحة إلى دولة معينة قد يؤدي على المدى الطويل إلى تعزيز قدراتها العسكرية بدلاً من إضعافها، خاصة إذا كانت هذه الدولة تتبع سلوكًا مؤقتًا للامتثال للحظر. ففي كثير من الحالات، تلجأ الدول المستهدفة إلى تطوير منظوماتها العسكرية عبر الاعتماد على الذات في الإنتاج، أو عبر استيراد الأسلحة والمعدات العسكرية من مصادر بديلة وغير معلنة، مما يمكنها من تجاوز قيود الحظر ورفع مستوى تجهيزاتها القتالية بشكل مستقل. وبناءً عليه، قد لا تكون إجراءات حظر تصدير الأسلحة فعالة بما يكفي لوقف أو إبطاء نمو القدرات العسكرية للدول المعادية، لا سيما إذا كانت تمتلك بنية صناعية محلية قوية أو علاقات تجارية مع مورّدين غير تقليديين خارج نطاق الحظر.

دفع هذا الواقع العديد من الخبراء إلى الدعوة لاعتماد استراتيجيات أكثر شمولية، مثل فرض حصار اقتصادي وتجاري كامل، يُعرف بالحصر الشامل، باعتباره الأداة الأكثر فاعلية في تقويض القدرة العسكرية للدول المستهدفة من خلال قطع جميع السبل الممكنة للحصول على التكنولوجيا والمعدات العسكرية. ومع ذلك، يُعد فرض حصار شامل على دولة ذات نفوذ وقوة اقتصادية وعسكرية مثل الصين أو روسيا أمرًا بالغ الصعوبة، بسبب قدرتها على إيجاد وسائل وطرق بديلة للالتفاف على العقوبات، سواء من خلال إقامة تحالفات جديدة، أو تطوير صناعات محلية، أو الاستفادة من شبكات التهريب والأسواق السوداء، ومن ثم فإن التحدي الأكبر يكمن في كيفية تصميم وتنفيذ أنظمة مراقبة وتقييد فعالة تُقلص من قدرة الدول على الالتفاف على الحظر، وتعزز من فعالية العقوبات العسكرية والاقتصادية ضمن إطار أوسع من السياسة الدولية، حيث يتطلب ذلك تنسيقًا دوليًا قويًا وتعاونًا متعدد الأطراف لضمان تطبيق العقوبات بشكل شامل ومستدام.(Gompert Binnendijk ، 2016).

تُدرك الولايات المتحدة أن تكثيف الجهود لمنع الدول المعادية من الوصول إلى القدرات العسكرية وتطويرها يُعتبر إجراءً إرغاميًا ذو تأثير محدود، مما يستلزم اعتماد أدوات إرغامية أكثر فعالية، خاصةً عند التعامل مع خصوم ذوي قوة عسكرية واقتصادية كبيرة. كما

تأخذ واشنطن في اعتبارها أنه عند فرض عقوبات على دولة معادية، يجب عليها تحقيق توازن دقيق بين الفوائد المترتبة على منع تلك الدولة من الحصول على المعدات العسكرية، والآثار السلبية المحتملة على العلاقات الدولية والاستقرار الاقتصادي العالمي.

تُعد العقوبات المالية أداة فعّالة للحد من قدرة الدولة المستهدفة على شراء المعدات العسكرية، حيث تعمل على الاستيلاء على أصولها ومنع تدفق العملات الأجنبية اللازمة للمعاملات العسكرية. وفي حال فشلت وسائل الإرغام الأخرى في دفع الدول المعادية إلى تعديل سلوكها، فإن منعها من الاستيراد العسكري يُشكّل عقبة رئيسية تعيق قدرتها على تنفيذ أعمال عدوانية. ومن هذا المنطلق، تسعى الولايات المتحدة إلى تقويض قدرة كوريا الشمالية على تطوير برامجها المحظورة عبر تجفيف الشبكات المالية التي تمول هذه البرامج، وفرض عقوبات مستهدفة على الأفراد والكيانات التي تلعب دورًا محوريًا في عمليات التمويل.

(Andrea Berger ، 2017).

من ناحية أخرى، يُعدّ تقييد استخدام التكنولوجيات ذات الاستخدامات المزدوجة، مثل تلك المستخدمة في الاتصالات وأجهزة الاستشعار والحوسبة، ضروريًا لضمان فعالية حظرها لأغراضٍ عسكرية، غير أنه لا يمكن حظر التكنولوجيات ذات الاستخدامات المزدوجة بشكلٍ كامل، ولكن يمكن تقييد استخدامها لمنع توظيفها لأغراضٍ عسكرية.

يمكن القول أن الهدف من حظر الأسلحة والتكنولوجيات المتعلقة بها هو إضعاف الدول المعادية بدلاً من إرغامها على تغيير سلوكها، إلا إن هذه الأداة هي أكثر فعالية ضد الدول الأضعف مثل إيران، بينما قد تكون أقل فعالية ضد الدول الأقوى مثل روسيا والصين.

رابعا: الاعتراض البحري

تُعتبر استراتيجية تقييد وصول الخصوم إلى المحيطات والأسواق العالمية والموارد الحيوية بديلاً استراتيجياً فعالاً عن الانخراط في صراعات عسكرية مباشرة، لما لها من قدرة على تقليل المخاطر المرتبطة بالحروب التقليدية، بما في ذلك الخسائر البشرية الكبيرة والتكاليف الاقتصادية الباهظة. وتعتمد هذه الاستراتيجية على استنزاف قدرات العدو عبر التأثير سلبًا على اقتصاده، وتقييد مصادر تمويله لأنشطته العسكرية والسياسية، مما يضغط عليه لإعادة النظر في سلوكه وسياساته، ويجبره على تعديلها لصالح استقرار الوضع الدولي.

يُعد الاعتراض البحري أحد أبرز الأدوات التي تستخدمها الولايات المتحدة لتحقيق هذا الهدف، حيث تمثل السيطرة على حركة السفن في المحيطات والممرات البحرية الحيوية وسيلة فعالة لتقييد قدرة الخصوم على الوصول إلى الأسواق والموارد العالمية. تقوم قوات البحرية الأمريكية، بمساندة خفر السواحل، بتنفيذ عمليات الاعتراض البحري التي تشمل إيقاف السفن المشبوهة، منعها من دخول مناطق محددة، أو توجيهها إلى مسارات معينة، كما قد تتضمن أحيانًا الصعود على متن السفن لتفتيشها أو حتى الاستيلاء عليها في حالات معينة. تُسهم هذه العمليات في فرض حصار بحري فعال يعيق تدفق الموارد الحيوية ويحد من قدرة الدول المعادية على تعزيز قدراتها العسكرية والاقتصادية، ما يجعل الاعتراض البحري أداة حيوية ضمن منظومة الضغط الاستراتيجي الأمريكي في ساحات التنافس الدولي.

تصنف البحرية الأمريكية بأنها القوة البحرية الأولى في العالم، (Sinead Baker، 2023)، ويعزى ذلك إلى قدرتها على هزيمة أيّ قوةٍ بحريةٍ أخرى، وضرب الشواطئ، وفرض السيطرة البحرية أو الحظر البحريّ في أيّ بقعة من العالم تقريبا، إلا إن ذلك لا يعني

هيمنتها المطلقة، ففي بعض المناطق، مثل غرب المحيط الهادئ، قد تواجه البحرية الأميركية تحدياتٍ كبيرة من قبل الصين، التي تعمل بشكل دؤوب على تطوير قدراتها لمواجهة التهديدات البحرية.

تمتلك الولايات المتحدة سيطرة بحرية عالمية فريدة، مدعومة بأساطيل مزودة بأنظمة متقدمة تشمل أجهزة استشعار فضائية تتيح مراقبة شاملة للمحيطات والمسطحات المائية. كما تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي التي تعزز قدرة تحليل ومعالجة البيانات المستمدة من هذه الأجهزة، مما يمكّن من اتخاذ قرارات سريعة ودقيقة. إلى جانب ذلك، تمتلك الولايات المتحدة بنية اتصالات متطورة تضمن تواصلًا فعالًا وسلسًا بين وحدات الأسطول المختلفة، مما يعزز التنسيق والتعاون العملياتي. تتيح هذه القدرات المدمجة للولايات المتحدة متابعة تحركات السفن والغواصات في كافة أنحاء العالم، الكشف المبكر عن الأنشطة المشبوهة، الاستجابة السريعة للتهديدات البحرية، وتنفيذ العمليات البحرية بدقة وكفاءة عالية.

تُدرك الولايات المتحدة أن أمن البحار لا يمكن تحقيقه بشكلٍ فعّال من قبل دولة واحدة بمفردها، مما دفعها إلى تعزيز التعاون الدولي لسد الثغرات الأمنية في المجال البحري. وفي هذا السياق، تشارك سفن من عدة دول في دوريات بحرية مشتركة تهدف إلى التصدي للتهديدات البحرية المتنوعة، بالإضافة إلى تنفيذ عمليات الاعتراض البحري عند الضرورة.

تمتلك الولايات المتحدة مجموعة واسعة من الخيارات للحد من التجارة البحرية المرتبطة بخصومها، مستفيدةً من قدرة أساطيلها على الوصول المرن والسريع إلى المضائق والممرات البحرية الحيوية. وبفضل الموقع الاستراتيجي للصين وروسيا وإيران، فإن هذه الدول تُعتبر معرضة بشكل خاص لنفوذ القوة البحرية الأمريكية، مما يعزز قدرة واشنطن على فرض قيود فعالة على تحركاتها البحرية والتجارية في مناطقها الحيوية.

نظريا، يمكن تصنيف القوة البحرية كأداة للقدرة على الإرغام، الا ان التوظيفات المتعددة والمتنوعة لهذه القوة تجعلها تحمل طابعا صلبا أحيانا، مما قد يستدعي صراعا مسلحا، وهو أمر تحاول استراتيجية القدرة على الارغام تفاديه، ومن ثم فإن استخدام القوة البحرية كأداة للإرغام ينطوي على مخاطر وتحديات كبيرة، فمثلا؛ إن إقدام الولايات المتحدة على إغلاق مضيق ملقا،[7] قد يكون سببا في تصاعد التوترات الجيوسياسية بين بكين وواشنطن، وليس مستبعدا أن يقود ذلك إلى حرب بين الطرفين. (Ho Ting Hung، 2023).

على الرغم من تميز الولايات المتحدة بامتلاك قوة بحرية هائلة وتحالفات دولية واسعة تعزز من قدرتها على تنفيذ عمليات الاعتراض البحري، إلا أن استخدام هذه الأداة كوسيلة إرغامية ينطوي على مجموعة من المخاطر والتحديات المعقدة. فقد يؤدي الاعتراض البحري إلى تصعيد التوترات الإقليمية والدولية، وإثارة نزاعات قانونية ودبلوماسية، خاصة عندما تُفرض إجراءات صارمة تؤثر على حرية الملاحة والتجارة العالمية. كما يمكن أن يفاقم الاعتراض البحري من المخاطر الأمنية من خلال تحفيز الخصوم على تطوير بدائل استراتيجية أو الرد بوسائل غير تقليدية، مما يعقد بيئة الأمن البحري بشكل عام.

[7] يعتبر مضيق ملقا من أهم الممرات الاستراتيجية في العالم الى جانب مضيق هرمز، وهو أطول مضيق للملاحة البحرية في العالم، يبلغ طوله 800 كم، وعرضه بين 50 و320 كم، وعمقه حوالي 23 مترا. يقع المضيق بين كل من ماليزيا وإندونيسيا، كما تقع سنغافورة على طرفه، وهو يربط بين المحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي والمحيط الهادئ. تمر عبر المضيق حوالي 40% من تجارة العالم، كما يشهد مرور ما بين 80 الى 90% من الواردات النفطية لدول مثل الصين واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، وتتواجد خلف هذا المضيق منطقة بحرية جيوستراتيجية تربط العالم البحري للشرق الاوسط بمنطقة شبه القارة الهندية بشمال شرق اسيا، وهي بحر الصين الجنوبي. انظر: علي حسين باكير، دبلوماسية الصين النفطية: الأبعاد والانعكاسات، دار المنهل، بيروت، 2010، ص 171.

لذا، ينبغي أن يكون اللجوء إلى الاعتراض البحري كأداة إرغامية محدودًا ومبنياً على دراسة دقيقة للمخاطر المحتملة وتقييم متوازن للفوائد المرجوة مقابل التكاليف السياسية والاقتصادية والأمنية. يُفضّل استخدام هذه الأداة فقط في حالات الضرورة القصوى وعندما تكون الوسائل الأخرى أقل فاعلية أو غير ممكنة، مع الحرص على التنسيق الدولي وتعزيز الإطار القانوني لضمان تقليل التداعيات السلبية المحتملة على النظام البحري الدولي والاستقرار العالمي.

خامسا: مساعدة خصوم العدو

تُعتبر مساندة خصوم العدو من السياسات الاستراتيجية الرئيسية التي تعتمدها الولايات المتحدة لإرغام خصومها وإضعافهم، حيث تقدم واشنطن دعماً متنوعاً لحلفائها وداعميها سواء على الصعيد العسكري أو غير العسكري، بهدف تحقيق مصالحها الاستراتيجية. في هذا الإطار، تلعب الولايات المتحدة دور الوسيط الداعم للجماعات والأطراف السياسية المعادية لأعدائها، مستغلة هذه الأداة لممارسة ضغط مستمر على تلك الأنظمة والكيانات. وأبرز أشكال الدعم الفاعل التي تتماشى مع آليات الإرغام هي تلك التي تعزز من قوة التهديدات السياسية الموجهة للنظم التي تعارض المصالح الأميركية، أو تؤثر في استقرارها واستمراريتها.

تشير الدراسات التي تناولت تحليل مئات الحركات الاحتجاجية خلال القرن الماضي إلى أن الحركات الاحتجاجية السلمية، التي تتميز بمشاركة واسعة وتنظيم محكم، تمتلك فرصاً أكبر للنجاح وتحقيق أهدافها مقارنة بالحركات التي تعتمد العنف. هذا يعني أن المعارضة التي تتبع الأساليب اللاعنفية تمتلك قدرة أعلى على إحداث تغيير ديمقراطي حقيقي، مما يجعل العصيان المدني خياراً ليس فقط أخلاقياً بل وأكثر فعالية وتأثيراً من أشكال الاحتجاج الأخرى.(Gompert, Binnendijk ، 2016).

تُفضل استراتيجية الإرغام دعم حركات المعارضة الديمقراطية السلمية كونها نهجاً آمنًا وأكثر فاعلية لتحقيق التغيير المرجو، حيث إن الاستيلاء على السلطة عبر العنف يحمل مخاطر متعددة، منها تأجيج الصراعات الداخلية، وزيادة الفوضى وعدم الاستقرار، فضلاً عن احتمال تعريض مصالح الولايات المتحدة للخطر ودفعها للجوء إلى الخيارات العسكرية، وهو ما يتعارض مع هدفها في استخدام أدوات إرغام تجنباً للتصعيد العسكري. (Gompert, Binnendijk ، 2016).

يمكن للولايات المتحدة دعم المعارضة السلمية في الدول ذات الأنظمة المعادية عبر عدة وسائل منها تقديم الدعم المالي لوسائل الإعلام الحرة لضمان تدفق المعلومات التي تسهم في تشكيل الرأي العام ورفع مستوى الوعي الدولي بالقضايا التي تطرحها المعارضة. كذلك، تمتلك واشنطن القدرة على استقطاب اهتمام الإعلام العالمي وتسليط الضوء بشكل مكثف على الحراك المعارض، وكشف الانتهاكات والممارسات القمعية للنظام الحاكم، إلى جانب تعزيز قنوات التواصل مع النخب الفاعلة داخل البلد بغرض التأثير عليها وتنظيم جهودها. وتلعب وسائل التواصل الاجتماعي دوراً مهماً في تمكين المحتجين من التنسيق ونشر رسائلهم، في حين تُمارس واشنطن ضغوطاً على الأنظمة لوقف العنف ضد المحتجين، مما يعزز من شرعية الحركات المعارضة ويزيد من قوتها.

يُتيح دعم المعارضة الديمقراطية السلمية خياراً إرغامياً مرناً يمكن أن تستغله الولايات المتحدة للضغط على الأنظمة المعادية، مع ضرورة التمييز بين أهداف هذا الدعم، إذ قد يكون الهدف تشجيع الإصلاح، أو التغيير الكامل للنظام، أو فرض تعديل سلوك الدولة على الساحة الدولية. ويُعد الهدف الأخير من ضمن استراتيجيات الإرغام، لكنه قد يثير معضلات معقدة، ففي حال دعم الولايات المتحدة حركة معارضة بهدف الضغط على عدو يهدد مصالحها، قد يصعب عليها الانسحاب لاحقاً في حال غيّر هذا العدو سياسته الخارجية

بما يتماشى مع الرؤية الأميركية، حيث قد يظهر تضارب بين رغبات واشنطن في تغيير السلوك الخارجي وبين طموحات المعارضة التي تسعى إلى تغيير النظام ككل، مما يعقد جهود استخدام الضغط الداخلي كأداة إرغامية.

دعم المعارضة الداخلية يتطلب عادةً عمليات استخباراتية وأمنية دقيقة، تضمن إمكانية إنكار أي ارتباط مباشر مع جهات خارجية، لأن المعارضة غالباً ما تحتاج إلى نفي هذه الارتباطات للحفاظ على مصداقيتها داخل المجتمع المحلي. إذ كثيراً ما تُتهم الحركات المعارضة بالعمالة للاستخبارات الأجنبية، مما يقلل من تأثيرها ويضعف ثقة الجماهير بها، ويصبح ذريعة للأنظمة القمعية لقمعها بحجة حماية السيادة الوطنية. وتعد دول مثل إيران وروسيا والصين من أبرز الأمثلة التي تطبق هذا النهج في مواجهة المعارضة المناهضة لها والممولة أو المدعومة من جهات خارجية.

بناءً عليه، يظل دعم المعارضة الديمقراطية السلمية استراتيجية معقدة تتطلب موازنة دقيقة بين الفاعلية السياسية والتحديات الأمنية والدبلوماسية، مع الأخذ في الاعتبار تأثيراتها المحتملة على الاستقرار الداخلي والدولي.

نظرًا لقدرة حركات المعارضة على تهديد استقرار أنظمة الحكم، يمكن توظيف جهودها، إلى جانب جهود المنظمات غير الحكومية التي تمارس ضغوطًا على الحكومات، كأداة لإرغام النظام على التراجع أو تعديل سلوكه. غير أن استخدام هذه الأداة يتطلب مسؤولية وحذرًا بالغين، إذ قد تسفر عن نتائج عكسية إذا لم تُدار بشكل مناسب. ففي بعض الحالات، مثل النظام الإيراني، قد يؤدي دعم المعارضة إلى تعزيز تصلب النظام وانغلاقه أكثر على الداخل، وهو ما ينطبق أيضًا على النظام الروسي، الذي قد يستجيب بتشديد القيود على حركة المعارضة والمنظمات غير الحكومية، فضلاً عن تكثيف مواقفه المتشددة تجاه واشنطن على الصعيد الدولي.

تُعدّ استراتيجية دعم الانشقاقات والانقسامات الداخلية ضمن صفوف الخصوم أحد أدوات الإرغام غير المباشرة التي يمكن للولايات المتحدة توظيفها في إطار مساعيها لتقويض استقرار الأنظمة المعادية ودفعها إلى تعديل سلوكها الخارجي. ومع ذلك، فإن فعالية هذه الأداة تختلف بدرجة كبيرة حسب طبيعة النظام المستهدف، ومدى تماسكه الداخلي، وبنيته الاجتماعية والسياسية، وكذلك مستوى شرعيته في نظر مواطنيه.

في الحالة الإيرانية، تُعدّ البنية الداخلية للنظام أكثر هشاشة نسبيًا مقارنة بخصوم واشنطن الآخرين، نظرًا لتعدد مصادر التوتر الداخلي، كالصراعات العرقية والمذهبية، والفساد، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، فضلاً عن التوترات المستمرة بين السلطة الحاكمة والمجتمع المدني. غير أن هذه الهشاشة لا تعني بالضرورة قابلية النظام للانهيار تحت الضغط؛ إذ أثبتت طهران قدرة عالية على قمع الحركات الاحتجاجية باستخدام أدوات العنف والتخويف، ما يجعل نتائج أي تدخل داعم للمعارضة محفوفة بالمخاطر، خصوصًا إذا لم يُرافقه عمل دبلوماسي وإعلامي متوازن يُكسبه شرعية داخلية ودولية.

أما في الحالة الروسية، فتبدو فعالية هذه الأداة أقل بكثير، بالنظر إلى نجاح الكرملين في ترسيخ خطاب وطني يقوم على معاداة الغرب والتشكيك في نواياه، وهو ما تُعززه وسائل الإعلام الرسمية والرقابة الشديدة على مصادر المعلومات. كما يُسهم النموذج السياسي الروسي، الذي يجمع بين السلطوية والمركزية الشديدة، في منع تشكّل معارضة داخلية فاعلة أو متماسكة. علاوة على ذلك، فإن الشخصية الكاريزمية للرئيس الروسي تلعب دورًا محوريًا في تشكيل صورة القائد القوي، وهي صورة تلقى قبولًا اجتماعيًا واسعًا، لا سيما في ظل المتغيرات الدولية التي تُصوّر روسيا على أنها مُحاطة بتهديدات خارجية، مما يُضعف من تأثير أي محاولة خارجية لدعم الانشقاق الداخلي.

في المقابل، تتميز الصين بوضع داخلي مختلف إلى حد كبير. فالنمو الاقتصادي المطرد لعقود لعب دورًا حاسمًا في تعزيز شرعية الحزب الشيوعي الحاكم، وساهم في تحسين مستويات المعيشة، ما قلل من دوافع السخط الشعبي الواسع النطاق. غير أن استمرار هذا الاستقرار يبقى مرهونًا بالأداء الاقتصادي؛ إذ إن أي ركود طويل الأمد، أو تعثر في النمو، قد يُنتج تحديات اجتماعية واقتصادية كبيرة، قد تضعف من شرعية النظام وتُوفر فرصة لديناميات احتجاجية جديدة. رغم ذلك، تُدرك الولايات المتحدة أن إثارة المعارضة السياسية الداخلية في الصين تحمل تعقيدات بالغة، وقد تثير نتائج عكسية إقليمياً ودوليًا، لذا تميل واشنطن إلى تجنّب أي دعم مباشر للحركات السياسية المناوئة، خصوصًا تلك التي تتبنى توجهات انفصالية مثل التبت أو شينجيانغ، لما ينطوي عليه ذلك من تداعيات استراتيجية كبرى تمس استقرار النظام الدولي ومبادئ سيادة الدول.

في المجمل، فإن دعم الانشقاق كأداة إرغام يعتمد على اعتبارات دقيقة تتعلق بطبيعة النظام المستهدف، ومستوى انفتاحه السياسي، وهشاشته الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب مدى قدرة واشنطن على إدارة التداعيات المترتبة على هذا الدعم. ومن ثم، يجب أن يُصاغ هذا النوع من الاستراتيجية ضمن رؤية شاملة تتكامل فيها أدوات الضغط السياسي، والدعم الإعلامي، والتنسيق مع الحلفاء، لتفادي تحويل المعارضة إلى عبء استراتيجي بدلًا من كونها وسيلة فاعلة للإرغام. (Gompert, Binnendijk ، 2016).

بالإضافة الى التحديات الداخلية التي يواجهها أعداء واشنطن، هناك تحديات خارجية تتمثل بشكل رئيسي بالخصوم في البيئة الإقليمية، ومن ثم فإن ما تقدمه الولايات المتحدة من دعم عسكري ومالي وتدريبي ولوجستي للدول الأمامية التي تمثل خصوما لأعداء واشنطن، يسهم في ردع هؤلاء الأعداء عن اتخاذ إجراءات عدوانية، وعلى وجه الخصوص تراقب الصين بقلق المعارضة الإقليمية والنفوذ الأمريكي المتزايد في مجالها الحيوي، علاوة على توجس موسكو وطهران من مساندة واشنطن للدول المناوئة لهما، وعلى الرغم من أن الدعم العسكري والأمني هو امتداد للقوة الصلبة، الا إنه يحمل أبعادا إرغامية أيضا، ويتيح لواشنطن فرص أكبر لاكتساب نفوذ إرغامي على سلوك الأعداء.

سادسا: الاستهدافات السيبرانية

يشهد النظام الدولي المعاصر تحوّلاً نوعيًا في طبيعة الصراعات بين الفاعلين الدوليين، يتزامن هذا التحول مع التطور السريع في تقنيات المعلومات والاتصالات، التي باتت تشكّل عصبًا رئيسيًا في إدارة شؤون الدول وحوكمة المجتمعات. لقد أدّت هذه الثورة الرقمية إلى إعادة تشكيل مفاهيم الأمن القومي، حيث باتت الدول تعتمد على استراتيجيات عسكرية جديدة تستند إلى توظيف الفضاء السيبراني كأداة لإضعاف الخصوم وتحقيق أهداف سياسية وأمنية دون اللجوء إلى العمل العسكري التقليدي.

في هذا السياق، أضحت الهجمات السيبرانية وسيلة مركزية في ما يُعرف بـ"حروب الجيل الجديد"، والتي تقوم على استنزاف موارد الدول المستهدفة، وزعزعة استقرارها، وإلحاق الأضرار الحيوية بأنظمتها الحساسة، بأقل تكلفة ممكنة. وتستهدف هذه الهجمات عادةً البنى التحتية الرقمية، بما في ذلك الأنظمة المعلوماتية العسكرية (الهجومية والدفاعية)، بالإضافة إلى شبكات التحكم والسيطرة في مؤسسات الدولة الحيوية، مثل الطاقة، والمياه، والاتصالات، والنقل، والقطاعات المالية، لما لها من تأثير مباشر على المصالح العامة والخاصة.

لقد أصبح الفضاء السيبراني عنصرًا حاسمًا في معادلة القوة الشاملة للدول الحديثة، فهو لا يُعدّ مجرد امتداد للمجال الأمني، بل مجالًا استراتيجيًا بحد ذاته، تتقاطع فيه المصالح السياسية والعسكرية والاقتصادية. وتبرز في هذا الإطار المواجهات السيبرانية المتصاعدة

بين الولايات المتحدة من جهة، وكل من الصين وروسيا وإيران من جهة أخرى، حيث تدور حرب إلكترونية معقدة متعددة المستويات، تجمع بين أنشطة التجسس، والتخريب، والتضليل، وسرقة المعلومات، وبثّ الدعاية والتأثير على الرأي العام.

بالرغم أن بعض جوانب هذه المواجهات قد ظهرت إلى العلن، فإن الجزء الأكبر منها لا يزال يجري في الخفاء، ضمن فضاء سيبراني غير خاضع بشكل فعّال للرقابة أو القوانين الدولية الملزمة. فطبيعة هذا المجال، التي تتسم باللامركزية وصعوبة التتبع، تجعله ساحة صراع مفتوحة، تشهد منافسة شرسة على النفوذ والسيطرة، وتثير تحديات قانونية وأخلاقية بالغة التعقيد، وعليه، فإن أمن الفضاء السيبراني أصبح من أولويات استراتيجيات الدفاع الوطني في العديد من الدول، بما في ذلك الولايات المتحدة، التي تسعى إلى تأمين تفوقها في هذا المجال، ومجابهة التهديدات الإلكترونية المتنامية من القوى المنافسة.

تعد الهجمات السيبرانية، التي تجمع بين قدرات تخريب كبيرة وتأثيرات سريعة ومباشرة، بتكاليف اقتصادية وبشرية منخفضة، مناسبة الى حد كبير للجهات الفاعلة التي تحث الخطى في سبيل امتلاك استراتيجية جيوسياسية موسعة، قادرة على الحاق الضرر الشديد بالخصم بتكلفة زهيدة، وبمدى زمني قصير. (Michael Young، 2018).

تشمل الحرب السيبرانية إجراء العمليات العسكرية والتحضير لها وفقًا للمبادئ المتعلقة بالمعلومات، إنها تعني تعطيل، إن لم يكن تدمير، أنظمة المعلومات والاتصالات، التي تم تعريفها على نطاق واسع لتشمل حتى الثقافة العسكرية، التي يعتمد عليها الخصم من أجل "معرفة" نفسه: من هو، وأين هو، وماذا يمكنه أن يفعل ومتى، وأي التهديدات يجب مواجهتها أولاً؟، وما إلى ذلك. وهذا يعني محاولة معرفة كل شيء عن الخصم، مع منعه من معرفة الكثير عن نفسه، ويعني تحول «ميزان المعلومات والمعرفة» لصالح الجهة التي تشن الحرب السيبرانية. (David Ronfeldt ، 1993).

تُعدّ الولايات المتحدة من أبرز الفواعل العالمية في ميدان الفضاء السيبراني، إذ تحتل موقع الصدارة في تطوير الابتكارات والتقنيات التي تُشكّل الركيزة الأساسية لنمو هذا المجال وتعزيز وظائفه الاستراتيجية. وتتميّز الولايات المتحدة بامتلاكها قدرات متقدمة واستثنائية في مجالات المراقبة، والدفاع، والهجوم السيبراني، ما يجعلها من بين الدول الأكثر فاعلية في توظيف أدوات القوة الإلكترونية لتحقيق أهدافها الأمنية والسياسية، وبالرغم أن جزءًا كبيرًا من القدرات السيبرانية الأميركية يتوزع ضمن القطاع الخاص، الذي يضم شركات التكنولوجيا الكبرى مثل مايكروسوفت، وآبل، وغوغل، إلا أن مؤسسات الدولة، وعلى رأسها وكالة الأمن القومي(NSA) ، تحتفظ بإمكانات تقنية وتشغيلية عالية المستوى، تمكّنها من تنفيذ عمليات متقدمة في مجال الأمن السيبراني. تشمل هذه القدرات تقنيات متطورة للكشف عن التهديدات، واختراق الأنظمة المعلوماتية، وتنفيذ هجمات رقمية موجّهة ضد أهداف محددة، بالإضافة إلى أدوات تحليل البيانات الضخمة التي تُمكّن من تتبع النشاطات السيبرانية العدائية والتعامل معها بفعالية. وتُوظف هذه الإمكانات ضمن إطار استراتيجية سيبرانية شاملة تهدف إلى تعزيز الأمن الوطني الأميركي، واحتواء التهديدات القادمة من خصومها الدوليين، لا سيما في ظل تصاعد التنافس السيبراني مع دول مثل روسيا، الصين، وإيران، التي تُمثل تهديدات متنامية لمصالح الولايات المتحدة في الفضاء الرقمي. (Keith Breene، 2016).

على الرغم من تفوقها في مجال الحرب السيبرانية، إلا إن الولايات المتحدة تتردد في شنّ هجمات إلكترونية وسيبرانية، ويعزى ذلك إلى اعتماد المجتمع والاقتصاد الأمريكيين بشكل كبير على شبكات الكمبيوتر، فأي هجوم سيبراني قد يُعرّض هذه الشبكات إلى الخطر ويُسبّب أضرارًا جسيمة.

تُعدّ الحرب السيبرانية مكونًا أساسيًا من مكونات الصراع المعاصر، إذ يتمّ إدماجها ضمن الخطط الاستراتيجية للدول الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن واشنطن تدرك جيدًا أن اللجوء إلى الهجمات السيبرانية قد ينطوي على مخاطر جسيمة، تتجاوز الأهداف التكتيكية إلى تهديدات استراتيجية تمسّ أمنها القومي، وبناها التحتية الحيوية، واقتصادها الوطني. ولهذا السبب، تتبنى الولايات المتحدة سياسة حذرة إزاء استخدام الهجمات السيبرانية الهجومية، ولا تلجأ إليها إلا عند الضرورة القصوى، حيث تُقيَّم تكلفتها السياسية والعسكرية بعناية فائقة.

ويأتي هذا الحذر انطلاقًا من مخاوف أميركية عميقة من أن تؤدي الحرب السيبرانية إلى تصعيد غير محسوب في النزاع مع الخصوم، قد يتطور من مستوى تكتيكي محدود إلى حرب سيبرانية شاملة، ذات أبعاد استراتيجية، وهو ما يُعرّض العلاقات الدولية لمزيد من التوتر، ويزيد احتمالية الانزلاق إلى مواجهة عسكرية مباشرة. وتعكس هذه المخاوف قناعة راسخة لدى صناع القرار في الولايات المتحدة بأن الحرب السيبرانية الشاملة لا يمكن أن تنتج عنها انتصارات حاسمة، بل قد تؤدي إلى فوضى رقمية تُلحق أضرارًا بالغة بالبنية التحتية لكلا الطرفين، وتُعقّد سبل التهدئة لاحقًا.

ويُضاف إلى ذلك احتمال حدوث سوء تقدير عند تنفيذ الهجمات السيبرانية، إذ يمكن تفسير هذه الهجمات من قبل الطرف المستهدف على أنها تمهيد لهجوم عسكري تقليدي، مما يدفعه إلى الرد الفوري باستخدام القوة المسلحة، وبالتالي تتحول الحرب السيبرانية من أداة بديلة إلى مُحفّز لاستخدام القوة العسكرية الفعلية. ولذا تصف وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) تنامي الهجمات السيبرانية بأنه "اتجاه خطير" في بنية العلاقات الدولية المعاصرة، لما ينطوي عليه من تهديدات غير مرئية، ولكنها شديدة التأثير.

مع ذلك، وفي الحالات التي تكون فيها احتمالات التصعيد العسكري منخفضة، ترى واشنطن أن العمليات السيبرانية الهجومية يمكن أن تُشكّل أداة إرغامية فعّالة ضمن استراتيجيتها الشاملة، لما تتيحه من فرص لإضعاف الخصم دون الدخول في مواجهة مباشرة. إذ تتيح هذه الأدوات إمكانية شل القدرات العسكرية المعادية، والتشويش على أنظمتها الاستخباراتية، وتعطيل شبكات المعلومات الحكومية والمدنية، مما يؤدي إلى إرباك بنية الدولة المستهدفة وتقليص قدرتها على المناورة أو التصعيد، وبالتالي دفعها إلى تعديل سلوكها وفقًا لما تريده واشنطن، دون الحاجة إلى استخدام القوة العسكرية التقليدية.

حققت الصين قفزات نوعية في تطوير القدرات المرتبطة بالحرب الالكترونية والسيبرانية، مما يخولها تنفيذ هجمات سيبرانية واسعة ضد الخصوم من خلال استهداف الجوانب اللوجستية المتعلقة بالشبكات الحاسوبية والاتصالات والانشطة التجارية. وبالتالي تتمتع بكين بقدرة عالية على شن هجمات على الشبكات الحيوية الاميركية، خاصة أنها من أقوى خصوم واشنطن على مستوى القدرات السيبرانية، وكذلك روسيا، التي لا تقل خطورة عن الصين اذا ما جنحت الى القيام بهجمات سيبرانية ضد الولايات المتحدة، وتليهما إيران على هذا الصعيد. (Cheryl Pellerin، 2015).

يتزايد احتمال نشوء حالة من الردع المتبادل بين الصين وروسيا من جهة، والولايات المتحدة من جهة أخرى، في المجال الاستراتيجي للحرب السيبرانية، ويشير ذلك الى ان كل طرف يدرك مليا حجم المخاطر والعواقب التي قد تنجم عن شنّ هجوم سيبراني واسع النطاق على الطرف الآخر، ومع ذلك فإن واشنطن تقوم بتعزيز قدراتها، وتستكمل استعداداتها لحرب سيبرانية محتملة، وهذا يتطلب عمليةً مستمرة من التقييم للتهديدات وتطوير الاستراتيجيات الفعّالة للمواجهة، فالصراع قد يبدأ وربما قد يبقى في الفضاء الالكتروني وفي المجال السيبراني.

الإصدار الثامن – العدد الثاني والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – آب – 2025م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

تشير دراسة "القدرة على الارغام" الى انه يجب على الولايات المتحدة تطوير مجموعة شاملة من الخيارات السيبرانية الهجومية كجزءٍ من استراتيجية الارغام، بالاضافة الى أهمية معالجة تحدّي التحكم بمسار التصعيد في الفضاء السيبراني، أي ضرورة تطوير آليات محددة لضمان عدم خروج أيّ صراع عن السيطرة، وفي الوقت نفسه، لا بدّ من الاستثمار في تعزيز الأمن السيبراني للدفاع عن البنى التحتية الرقمية للولايات المتحدة وحماية مصالحها القومية.

تُعدّ العمليات السيبرانية الموجّهة من الأدوات الفعّالة في ترسانة أدوات الإكراه الحديثة، لا سيما حين تُستخدم كبديل عن التدخل العسكري المباشر. وتبرز فعاليتها في قدرتها على تحقيق أهداف استراتيجية بأقل كلفة بشرية ومادية، مع الحفاظ على مستوى منخفض نسبيًا من التصعيد العلني. ويُعد الهجوم السيبراني على أجهزة الطرد المركزي الإيرانية في منشأة "نطنز" مثالًا دالًا على هذا النوع من العمليات، إذ أسفر عن تعطيل ملموس للبرنامج النووي الإيراني، من خلال استخدام برمجية خبيثة تم تصميمها بدقة عالية لتعطيل معدات حساسة دون إحداث أضرار مادية واسعة أو استثارة ردود عسكرية مباشرة.

لقد أظهرت هذه العملية كيف يمكن للهجمات السيبرانية أن تُحقق ما قد لا تقدر عليه الضربات العسكرية، لا من حيث دقة الأثر فحسب، بل من حيث تقليل احتمالات التصعيد ورد الفعل المضاد. وبناءً على هذا النموذج، لا يُتوقع أن تتخلى الولايات المتحدة عن توظيف الهجمات السيبرانية كأداة من أدوات الإرغام في سياساتها تجاه الخصوم، بل من المرجح أن تزيد من تطويرها وتوسيع استخدامها في إطار المنافسة الجيوسياسية المتصاعدة، ومع ذلك، فإن تنفيذ عمليات سيبرانية هجومية على نطاق واسع، خاصة تلك التي تستهدف البنى التحتية الحيوية (مثل شبكات الكهرباء، أو الأنظمة المالية، أو منشآت الاتصالات)، يُعد انتقالًا إلى مستويات أعلى من الضغط والإكراه، قد يُصنَّف في بعض الحالات ضمن "العتبة العليا للإرغام"، والتي تقترب من عتبة الحرب. ففي مثل هذه الحالات، يتخذ الصراع السيبراني طابعًا استراتيجيًا، ويُنذر بإمكانية التصعيد إلى مواجهة عسكرية تقليدية، خصوصًا إذا ما فُسّرت تلك الهجمات على أنها تمهيد لهجوم مادي مباشر.

وبالتالي، فإن الولايات المتحدة، رغم حرصها على توظيف الفضاء السيبراني كأداة مرنة للإكراه، تدرك أن تصعيد استخدام هذه الأداة نحو أهداف حساسة أو حرجة يُقارب مفاهيم الحرب المحدودة، مما يستدعي معها حسابات دقيقة تتعلق بالتكلفة والفائدة، واحتمالات التصعيد، ومدى الانسجام مع الأهداف السياسية الشاملة.

الفرع الثاني: تصنيفات القوة وخيارات الارغام البديلة

نظرًا للتحديات المتزايدة التي تواجهها الولايات المتحدة على الساحة الدولية، وسعيًا منها لضمان امتثال الفاعلين الدوليين لتوجهاتها ومصالحها، اعتمدت واشنطن على توظيف أنماط متعددة من القوة، وفق استراتيجية تستند إلى تحقيق الأهداف المرجوّة بأقل تكلفة ممكنة من حيث الموارد والمخاطر. وقد أولت الدراسات الأميركية اهتمامًا متزايدًا بتصنيف أشكال القوة وتحليل فاعليتها، من أجل بلورة فهم أكثر دقة للأنماط التي تُعدّ الأكثر جدوى في سياقات سياسية وجيوستراتيجية مختلفة.

وفي هذا الإطار، برزت الأدبيات التي تناولت "القدرة على الإرغام" كمدخل مفاهيمي لتقديم تصنيف منهجي لأنواع القوة، ليس فقط من حيث طبيعتها (عسكرية، اقتصادية، ناعمة، ذكية)، بل أيضًا من حيث قابليتها للتوظيف كأدوات ضغط قادرة على التأثير في سلوك الدول المستهدفة. وتُعنى هذه المقاربة بتحليل البدائل الإرغامية المتاحة، بناءً على طبيعة الخصم، وقدراته الداخلية، وموقعه في النظام الدولي، مع مراعاة التكاليف والمخاطر المحتملة المترتبة على استخدام كل أداة من أدوات الإرغام. تهدف هذه التحليلات إلى تمكين

صانع القرار الأميركي من اختيار أكثر الاستراتيجيات فعالية في دفع الخصوم نحو تغيير سلوكهم دون الانزلاق إلى مواجهات مفتوحة أو استخدام مفرط للقوة الصلبة.

أولا: استراتيجية الارغام في ضوء انماط القوة

تُصنّف أدوات القوة في العلاقات الدولية تبعاً لدرجة تأثيرها وكلفتها ومستوى العنف المصاحب لها، إذ تُعدّ القوة الصلبة الأداة الأكثر مباشرة ووضوحاً من حيث النتائج، لكنها في الوقت ذاته تُعدّ الأعلى من حيث الخطورة، والكلفة البشرية والمادية، نظراً لاعتمادها على الوسائل العسكرية أو الاقتصادية القسرية، ما يجعلها أداة عدوانية تُستخدم غالباً في ذروة الصراعات الدولية. أما القوة الناعمة، فتمثل الطرف الآخر من الطيف، فهي منخفضة الكلفة، وغير عنيفة، وتقوم على الإقناع وجاذبية النموذج الثقافي أو السياسي، لكنها تتسم بمردود غير مباشر، ومتدرج، ويصعب قياسه كمّياً في المدى القريب.

في هذا السياق، تبرز القدرة على الإرغام كأداة هجينة تتوسط بين القوة الصلبة والناعمة. فهي، بخلاف القوة الصلبة، لا تعتمد بالضرورة على العنف العسكري، بل توظف أدوات مدروسة كالضغوط الاقتصادية، والعقوبات المالية، والمناورات الدبلوماسية، بهدف دفع الخصم إلى تغيير سلوكه دون الدخول في مواجهة مفتوحة. ورغم أن نتائج هذه الأداة قد لا تكون مضمونة دائمًا، وقد تتطلب موارد وتكاليف كبيرة، إلا أن فعاليتها تزداد في الحالات التي يكون فيها استخدام القوة الصلبة عالي الكلفة أو محفوفاً بعدم اليقين.

يمكن، من الناحية التحليلية، تمثيل تصنيفات القوة على شكل هرم متدرج:

- في قمة الهرم، تتربع القوة الصلبة، التي تُستخدم في أقصى حالات التصعيد، وتحمل أكبر قدر من التأثير الفوري، لكنها الأقل استخدامًا بسبب عواقبها المكلفة.
- في قاعدة الهرم، توجد القوة الناعمة، ذات التأثير التدريجي والأقل خطورة، والتي يمكن توظيفها على نطاق واسع وفي ظروف السلم والاستقرار.
- أما في منتصف الهرم، فتقع القدرة على الإرغام، التي تجمع بين التأثير الفعّال والمخاطرة المعتدلة، وتُعد خيارًا تكتيكيًا عالي الجدوى في حالات الصراع دون بلوغ حدّ الحرب الشاملة.

وبالتالي، فإن القدرة على الإرغام تُعد درجة انتقالية ضمن سلّم القوة، تبدأ من الإقناع (القوة الناعمة) وقد تنتهي بالقسر المباشر (القوة الصلبة) إذا استدعت الظروف. ومع ذلك، فإن الخط الفاصل بين الإرغام والقوة الصلبة ليس دائمًا واضحًا، إذ قد تتداخل الأداتان في بعض الحالات. فعلى سبيل المثال، تقديم الولايات المتحدة مساعدات عسكرية لحلفائها الذين يواجهون تهديدات من خصومها، أو دعم جماعات المعارضة المسلحة في دول معادية، يُعد من الناحية التقنية شكلاً من أشكال القوة الصلبة، لكنه في الوقت ذاته يُستخدم كأداة إرغام غير مباشرة، تهدف إلى الضغط دون الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة.

إن هذا التداخل يؤكد أن القدرة على الإرغام ليست مجرد مرحلة مستقلة، بل تُشكل في بعض السياقات عتبة استخدام القوة الصلبة، وتُستخدم أحيانًا كوسيلة تمهيدية أو بديلة لتلك القوة. وهذا ما يمنحها قيمة استراتيجية متقدمة في أدوات السياسة الخارجية، خصوصًا عندما يكون المطلوب تحقيق أهداف أمنية وسياسية مع تقليص الخسائر والحد من التصعيد العسكري المباشر.

تُفضي استراتيجية القدرة على الإرغام إلى النتائج المرجوة بدون اللجوء إلى العنف، ولذا فإن التمييز بين القدرة على الإرغام والقوة الصلبة يقوم على أن القدرة على الإرغام؛ بخلاف القوة الصلبة؛ لا تتضمن استخدام القوة العسكرية في سبيل تحقيق الأهداف المنشودة، لكن ذلك لا يعني بالضرورة أن لا يصاحب إجراءات الإرغام تهديدات باللجوء إلى استخدام القوة العسكرية، إذ يرجح أن يتضاعف نجاح إجراءات الإرغام إذا ما اقترنت بالتهديد بالقيام بهجوم عسكري، وهنا تصبح القدرة على الإرغام في مراحلها الأخيرة، أي على تخوم عتبة القوة الصلبة في سلم القوة المتصاعدة، ومن الناحية الثانية؛ فإنه من المرجح ألا تنجح الإجراءات الإرغامية غير المدعومة بتهديد استخدام القوة العسكرية، إلا إذا كانت أكثر تشددا وصرامة. (Gompert Binnendijk ، 2016).

ثانيا: تقييم الجدوى الاستراتيجية للبدائل الارغامية

يعتمد تقييم فعالية كل أداة من أدوات الإرغام على مدى قدرتها في التأثير على سلوك الخصم، ومدى توفر فرص التعاون مع الدول الأخرى، إضافة إلى التكاليف والمخاطر المرتبطة باستخدامها. تزداد فاعلية القدرة على الإرغام عندما يتوفر تواصل مكثف مع الطرف المعني، إذ تتطلب العمليات الإرغامية درجة أعلى من التفاعل والاتصال مقارنة بأساليب القوة الصلبة أو الناعمة، ويرجع ذلك إلى ارتباط تنفيذ أو التراجع عن الإجراءات الإرغامية بشكل مباشر بسلوك الخصم، ما يستلزم وضوحاً متبادلاً حول "الشروط والصفقات" التي يمكن الاتفاق عليها بين الطرفين.

تشكل العقوبات المالية، ودعم خصوم العدو، والعمليات الهجومية السيبرانية الأدوات الإرغامية الأكثر فاعلية، لا سيما عند توجيهها ضد روسيا وإيران. أما في حالة الصين، فتطبيق هذه الأدوات ينطوي على مخاطر كبيرة قد تؤثر سلباً على العلاقات الدولية، مما يجعل استخدام هذه الخيارات أكثر حذراً. يمكن تصنيف العقوبات المالية والهجمات السيبرانية كخيارات إرغامية واعدة للتعامل مع إيران، في حين يُعتبر دعم خصوم إيران خياراً معتدلاً. بالنسبة لروسيا، تشكل العقوبات المالية الخيار الأكثر فاعلية، بينما يصنف دعم خصومها والعمليات السيبرانية ضمن الخيارات المعتدلة.

من بين الأدوات الإرغامية، هناك أداتان يصعب تصنيفهما ضمن الخيارات الواعدة من حيث الفعالية والتأثير، وهما: الحظر العسكري والتكنولوجي، واستغلال موارد الطاقة. حيث يُعد الحظر العسكري خياراً معتدلاً، في حين يصنف استغلال موارد الطاقة كخيار غير واعد. عند تقييم البدائل الإرغامية وفقاً لمستوى الدعم الدولي، تظهر اختلافات واضحة؛ إذ تُعتبر العقوبات المالية، ودعم خصوم العدو، والعمليات السيبرانية خيارات واعدة، بينما تصنف الأدوات الإرغامية الأخرى كخيارات معتدلة. كما يبرز تمايز بين البدائل الإرغامية فيما يتعلق بالتكاليف والمخاطر المحتملة، إذ يُعتبر كل من الهجوم السيبراني ودعم خصوم العدو من الخيارات الواعدة نسبياً، في حين تُعد البدائل الأخرى أقل فاعلية وتتميز بمخاطر معتدلة.

بالمحصلة، يمكن القول أن القدرة الأميركية على الإرغام تتخذ مسارا تصاعديا لناحية الفعالية والتأثير، خصوصا عندما تلجأ واشنطن الى استخدام ادوات الارغام الاكثر مردودا، وتحقيقا للنتائج، وهي: العقوبات المالية، ومساندة خصوم العدو، والعمليات الهجومية الإلكترونية.

تتمتع العقوبات المالية بفعالية عالية في إحداث أضرار كبيرة بالاقتصاد المستهدف، إذ تؤثر على الأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة، وتسهم في إبطاء النشاط الاقتصادي وتعطيله. وتتميز هذه العقوبات بالمرونة، حيث تُطبق وفق مسار تصاعدي يبدأ بالعقوبات الخفيفة ويزداد شدتها تبعًا لاستجابة الدولة المستهدفة. تشمل العقوبات المالية مجموعة متنوعة من التدابير الفعالة، مثل حظر الوصول

إلى مصادر الائتمان والعملة الصعبة والأصول المالية، وهي إجراءات قابلة للضبط والإدارة بسهولة، ولا تتطلب بالضرورة تنسيقًا دوليًا واسع النطاق، بل تقتصر غالبًا على عدد محدود من الدول التي تستضيف المصارف الدولية الكبرى. يُعد فرض العقوبات المالية على الصين أمرًا معقدًا نظرًا لمكانتها الاقتصادية العالمية وتأثيرها الكبير على الاقتصاد الدولي، مما قد يترتب عليه انعكاسات سلبية واسعة النطاق. بالمقابل، تعتبر العقوبات المالية أداة أكثر تأثيرًا وفعالية عند تطبيقها على روسيا وإيران، حيث لا يُرجح أن تؤدي إلى تداعيات كبيرة على الاقتصاد العالمي، ما يجعلها خيارًا أكثر قابلية للاستخدام في هذين السياقين.

تعد مساندة خصوم العدو، إحدى الادوات الارغامية التي تتيح نفوذا واسعا لممارسة الضغط على الانظمة المعادية، خصوصا عندما يكون مصدر الضغط هو الساحة الداخلية، أي المعارضة المؤيدة للديمقراطية، إذ قد يساعد ذلك في تحسين السلوك الخارجي للنظام؛ ومن المرجح أن تواجه الولايات المتحدة صعوبة أكبر في التعامل مع الأنظمة التي لديها قناعة راسخة بأن واشنطن تسعى الى تقويضها وازالتها، كما هو الحال بالنسبة للنظام في كوريا الشمالية.

تُتيح البرامج التي تُديرها وتشرف عليها الحكومة مباشرة فرصة أكبر للتحكم في إدارة عملية دعم المعارضة، بالمقارنةً مع البرامج غير الحكومية، مع أنّ ذلك قد يُفضي إلى نتائج عكسية، خاصة إذا تم اكتشاف هذه البرامج، والجهات التي تقف وراءها، بالمقابل، إن توفير الدعم للمعارضة بشكل أكبر قد يزيد احتمالات تصاعد وتيرة العنف والفوضى، مما قد يؤدي الى نتائج غير متوقعة مسبقا. ويرجح أن تُثمر هذه الأداة الارغامية في التعامل مع إيران أكثر من روسيا، بيد إنها أقل فعالية مع الصين.

تُعد العمليات الهجومية السيبرانية أداة إرغامية ذات فعالية عالية، لكنها في الوقت ذاته تحمل مخاطر مرتفعة من حيث التداعيات والنتائج المحتملة، بما في ذلك احتمال تصاعد النزاع إلى حرب شاملة. مع ذلك، تبقى هذه الأداة فعالة للغاية عند استخدامها بدقة ومهارة، مما يساعد في تجنب العواقب السلبية المحتملة. قد تؤدي الهجمات السيبرانية إلى زعزعة استقرار الدولة المستهدفة وإحداث أضرار جسيمة في بنيتها الاقتصادية. تزداد المخاطر والتكاليف المصاحبة لهذه الهجمات بشكل ملحوظ عندما تكون الدولة المستهدفة مجهزة بقدرات سيبرانية وإلكترونية متقدمة، كما هو الحال مع الصين وروسيا، في حين يُعتبر تنفيذ هجوم سيبراني ضد إيران أقل خطورة وأكثر فاعلية.

تُعد أداة دعم خصوم العدو، سواء كانوا معارضين داخليين أو خصومًا إقليميين، إلى جانب الهجمات السيبرانية، من بين أكثر أدوات الإرغام فعالية وتأثيرًا، لكنها في الوقت ذاته من أكثر الأدوات التي تحمل احتمالًا مرتفعًا لإثارة التصعيد وتحفيز ردود فعل عنيفة. فمساندة خصوم النظام قد تُفسر على أنها تدخل في السيادة الوطنية ومحاولة لتقويض الاستقرار السياسي الداخلي، في حين يُنظر إلى الهجمات السيبرانية، خصوصًا إذا استهدفت البنى التحتية الحيوية، كأعمال عدائية تعادل الهجوم العسكري. لذلك، يتطلب توظيف هاتين الأداتين درجة عالية من الحذر والدقة الاستراتيجية لضمان عدم تجاوز الخطوط الحمراء التي قد تدفع الخصم إلى رد فعل عسكري مباشر. فالهدف الأساسي من استخدام أدوات الإرغام هو ممارسة الضغط وإجبار الخصم على التراجع دون الانزلاق إلى مواجهة عسكرية مفتوحة. مع ذلك، تُعتبر القدرة على الإرغام في بعض الحالات المرحلة الأخيرة التي تسبق اللجوء إلى القوة الصلبة، مما يفرض ضرورة إدارة متوازنة بين تحقيق التأثير والسيطرة على التصعيد، حفاظًا على الاستقرار ومنع الانزلاق نحو نزاع مسلح غير محسوب.

يشكل صعود الصين التحدي الأبرز للولايات المتحدة، إذ تُعد الصين الدولة الأكثر مناعة تجاه أدوات الإرغام، مما يجعل توظيف الخيارات الإرغامية ضدها محفوفًا بمخاطر وتحديات كبيرة نظرًا لمكانتها القوية على الساحة الدولية. فإلى جانب قدراتها الاقتصادية

الضخمة، تعمل بكين على تعزيز قوتها الاستراتيجية في المجالين السياسي والعسكري، مما يزودها بمجموعة متنوعة من أدوات الإرغام، أبرزها إمكاناتها المالية الكبيرة، ومديونية الولايات المتحدة تجاهها، بالإضافة إلى قدراتها السيبرانية والإلكترونية المتطورة.

تتطلب دراسة التكاليف والمخاطر المرتبطة باتباع سياسة إرغامية تجاه الصين نفس القدر من الحذر والتمعن الذي يسبق قرار اللجوء إلى القوة العسكرية، إذ إن الصين، بصفتها قوة عظمى صاعدة ذات بنية اقتصادية متماسكة ونفوذ عالمي متزايد، تمتلك الوسائل والإمكانات التي تمكنها من الرد بشكل واسع وغير متوقع. فعلى سبيل المثال، قد تفسر بكين إجراءات مثل عزل المصارف الصينية عن النظام المالي العالمي، أو دعم حركات معارضة داخلية، أو شن هجمات سيبرانية على بنيتها التحتية، كتهديدات مباشرة لسيادتها وأمنها القومي، مما قد يدفعها إلى ردود فعل حادة وتصعيد عسكري محتمل.

في المقابل، تُعد روسيا وإيران ودول أخرى أهدافًا أكثر قابلية لاستراتيجية القدرة على الإرغام، نظرًا لمحدودية قدراتها الاقتصادية والعسكرية مقارنة بالولايات المتحدة. ومع ذلك، لا يستبعد خيار استخدام الإرغام ضد قوة كبرى كالصين، رغم تعقيدات الموقف وتكلفة المواجهة، إذ يظل هذا الخيار واردًا، وتزداد احتمالات تطبيقه كلما تطورت القدرات الأمريكية وتحسنت فاعلية أدوات التأثير. بالتالي، تختلف الفاعلية النسبية لاستراتيجية الإرغام تبعًا لطبيعة الخصم ومدى نضج وتكامل أدوات الإرغام المستخدمة.

يتعزز اللجوء إلى القدرة على الإرغام مع تناقص الفائدة المرجوة من استخدام القوة العسكرية. فالولايات المتحدة تمتلك القدرة على توظيف استراتيجية الإرغام كأحد أدواتها الأمنية تجاه كل من روسيا وإيران، لما توفره من خيارات استراتيجية قادرة على تحقيق الأهداف وتوجيه خصومها بما يتوافق مع المصالح والرؤى الأمريكية، دون استبعاد كامل للخيار العسكري، الذي قد تُلجأ إليه واشنطن في السياقات الاستراتيجية الضرورية.

الخاتمة:

بناءً على ما توصلت إليه الدراسة، يتضح أن استراتيجية "القدرة على الإرغام" تمثل تحولًا نوعيًا في سلوك الولايات المتحدة ضمن سياستها الخارجية، يعكس إدراكًا متزايدًا لتعقيدات البيئة الدولية وتكلفة الانخراط العسكري المباشر، سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو حتى الأخلاقية. فمع تراجع فعالية التدخلات العسكرية التقليدية في تحقيق أهداف طويلة الأمد، كما ظهر جليًا في تجربتي العراق وأفغانستان، برزت أدوات الإرغام غير العسكرية كخيار أكثر مرونة واستدامة، وأكثر توافقًا مع توجهات الفكر الإستراتيجي الأميركي.

لقد أثبتت أدوات الإرغام – وفي مقدمتها العقوبات الاقتصادية، الحصار التكنولوجي، الهجمات السيبرانية، ودعم خصوم الأنظمة المستهدفة – أنها تمثل وسائل ضغط فعالة على المدى المتوسط والبعيد، إذ تتيح للولايات المتحدة ممارسة نفوذها بدون الدخول في مواجهات مباشرة مكلفة، وهو ما يتماشى مع تراجع القبول الشعبي والسياسي للتدخلات العسكرية الواسعة. ويعزز هذا النمط من السلوك الدولي الاستخدام المتصاعد للوسائل غير الحركية ضمن إطار القوة المركّبة التي تجمع بين الصلابة والنعومة، بما يساهم في إعادة تعريف مفاهيم الصراع والتأثير في العلاقات الدولية المعاصرة.

بيّنت الدراسة أيضًا أن فاعلية هذه الأدوات ليست مطلقة أو مضمونة، بل تتفاوت تبعًا لعدة اعتبارات، من أهمها: بنية النظام السياسي للدولة المستهدفة (مركزية القرار، الشرعية الداخلية)، ومدى اعتمادها على المنظومة الاقتصادية الغربية، ومدى قدرتها على

بناء تحالفات مقابِلة أو استغلال التنافس الدولي لصالحها. كما تلعب البيئة الإقليمية والدولية دورًا حاسمًا في تحديد أثر هذه الأدوات، حيث تتطلب سياقات مختلفة استجابات مختلفة، وهو ما يدفع واشنطن غالبًا إلى تكييف استراتيجيتها عبر الدمج بين أدوات الإرغام وفق مقتضيات كل حالة.

وفي ضوء ذلك، قدمت الدراسة تصورًا تحليليًا متكاملًا لأدوات "القدرة على الإرغام" باعتبارها مكونًا أساسيًا في البنية الاستراتيجية الأميركية، خاصة في ظل التحولات الجارية في النظام الدولي، اذ لم تعد الولايات المتحدة قادرة على فرض إرادتها من خلال التفوق العسكري وحده. وعليه، فإن هذه الاستراتيجية لا تُعد مجرد رد فعل مؤقت على تحديات أمنية أو سياسية، بل هي جزء من إعادة تموضع شاملة في آليات التأثير الدولي تهدف إلى الحفاظ على الهيمنة الأميركية ضمن أطر أكثر كفاءة وأقل تكلفة.

ومع استمرار التنافس الجيوسياسي مع قوى كبرى مثل روسيا والصين، خاصة في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا والسيطرة على الموارد الحيوية، من المرجح أن تزداد أهمية أدوات الإرغام في العقيدة الاستراتيجية الأميركية، ليس فقط كوسيلة للردع أو الاحتواء، بل كأداة لبناء نظام عالمي جديد تُعيد من خلاله واشنطن رسم معادلات النفوذ بما يتناسب مع مصالحها الحيوية ومكانتها القيادية.

قائمة المصادر والمراجع:

أبو العلا، ع. م. (2021، أغسطس) .مشروطيات الفعالية: لماذا قد تفشل العقوبات الدولية؟ مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. (تاريخ الدخول: 25 فبراير، 2024).

باكير، ع. ح .(2010) .دبلوماسية الصين النفطية: الأبعاد والانعكاسات .دار المنهل.

بوبكر، خ .(2008) .العقوبات الاقتصادية في القانون الدولي المعاصر .ديوان المطبوعات الجامعية.

غومبرت، د & .,بينديك، هـ .(2016) .القدرة على الإرغام ومواجهة الأعداء بدون حرب .مؤسسة راند.

عيد، ز .(2021) .العقوبات الاقتصادية كإحدى أدوات السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة مقارنة (إيران وكوريا الشمالية) .المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

Baker, S. (2023, August 6). The world's most powerful navies in 2023. Business Insider. https://www.businessinsider.com (Accessed: March 14, 2024)

Brzezinski, Z. (2005). The choice: Global domination or global leadership. Basic Books.

Clawson, P., & Henderson, S. (2016, July 27). Energizing policy. The Washington Institute for Near East Policy.

Davis, S. (2022). Sanctions as war. Brill.

Farrell, H., & Newman, A. (2023). Underground empire: How America weaponized the world economy. Henry Holt.

Fishman, E. (2020, June 4). How to fix America's failing sanctions policy. Lawfare. https://www.lawfareblog.com/how-fix-americas-failing-sanctions-policy

Fukuyama, F. (1992). The end of history and the last man. Free Press.

Forrer, J. (2017, June). Economic sanctions: Shaping a vital foreign policy tool. Atlantic Council. (Accessed: February 12, 2024)

Gause, G. (1994). Oil monarchies: Domestic and security challenges in the Arab Gulf state. Council on Foreign Relations Press.

Giumelli, F., & Ivan, P. (2013, November). The effectiveness of EU sanctions: An analysis of Iran, Belarus, Syria and Myanmar (Burma) (EPC Issue Paper No. 76). European Policy Centre.

Gompert, D. C., & Binnendijk, H. (2016). The power to coerce: Countering adversaries without going to war. RAND Corporation.

Hess, M. (2023). Economic war: Ukraine and the global conflict between Russia and the West. Hurst Publishers.

Hung, H. T. (2023, May 30). Can China escape the Malacca dilemma? The National Interest. https://nationalinterest.org

Kaplan, M. (2007, Spring). North Korean economic sanctions. Journal of International Relations, 9.

Lane, L. (2015, Fall). Oil and world power. The New Atlantic, (47). Center for the Study of Technology and Society.

Lenczowski, G. (1990). American president and the Middle East. Duke University Press.

Liao, R. (2024, January 2). U.S becomes top LNG exporter after overtaking Australia and Qatar. Bloomberg. https://www.bloomberg.com (Accessed: February 2024)

Masters, J. (2019, August 12). What are economic sanctions? Council on Foreign Relations. https://www.cfr.org

Pellerin, C. (2015, January 15). Haney: Strategic deterrence more than a nuclear triad. U.S. Department of Defense. https://www.defense.gov

Ronfeldt, D., & Arquilla, J. (1993). Cyberwar is coming. RAND Corporation.

Sabatini, C. (2020, August 20). US-Cuba sanctions: Are they working yet? Chatham House. https://www.chathamhouse.org (Accessed: February 25, 2024)

Young, M. (2018, February 1). How important has cyber warfare become to the states of the Middle East? Carnegie Middle East Center. https://carnegie-mec.org

Zarate, J. C. (2013). Treasury's war: The unleashing of a new era of financial warfare. Public Affairs.

"The Strategy of Coercive Power in U.S. Foreign Policy: Tools and Effectiveness in a Changing International Environment"

Researcher:

Tarek Ali Fakhry

Abstract:

This study presents a concise analysis of the "coercive power" strategy adopted by the United States in its foreign policy, by examining its tools, mechanisms, and effectiveness in achieving American objectives within a changing international environment. The research explores the primary instruments employed by Washington under this strategy, such as economic sanctions, technological embargoes, cyberattacks, support for opposition groups within targeted regimes, and the exploitation of energy resources.

Keywords: Coercion, Smart Power, Economic Sanctions, Cyber Operations, Naval Interdiction.